وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبة:

– سعاد زعيتر

بعنوان:

تأثير التكامل الاقتصادي على التجارة البينية

دراسة حالة دول المغرب العربي للفترة 2019-2022

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ د. بوقرة رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ د. فرحات عباس	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ د. بويعاية حسان	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر وعرفان

قال تعالى:

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ 19 ﴾

سورة النمل الآية 19

وقال صلى الله عليه وسلم: ﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجازه

سواء من قريب أو من بعيد، كما يسعدنا أن نتقدم بأسمى التقدير وجزيل الشكر

إلى الأستاذ الدكتور **بوقرة رابح**،

و المشرف الاستاذ الدكتور **فرحات عباس** الذي لم يبخل بنصائحه القيمة

التي مهدت الطريق لإتمام البحث

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى ابراز واقع التكامل الاقتصادي لدى دول اتحاد المغرب العربي وكشف العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة البينية ودراسة تجربة الاتحاد المغاربي واستعراض أهم تداعياتها على الساحة الدولية والداخلية، اعتمادا على منهج دراسة حالة والأدبيات النظرية والاحصائيات القياسية للفترة 2019-2022.

وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة البينية بين دول المغرب العربي محدودة مقارنة بالتجارة الخارجية مع باقي دول العالم. وأن التجارة البينية تُعدّ أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج الإقليمي، وأثبتت الدراسة الوصفية العلاقة الإيجابية بين التجارة البينية والتكامل الاقتصادي والتنمية في دول اتحاد المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي–اتحاد المغرب العربي–التجارة البينية–التجارة الخارجية

Abstract:

The study aims to highlight the reality of economic integration in the countries of the Arab Maghreb Union, reveal the relationship between economic integration and intra-trade, study the experience of the Maghreb Union and review its most important repercussions on the international and domestic arena, based on the case study methodology, theoretical literature and standard statistics for the period 2019-2022.

The study found that intra-Maghreb trade is limited compared to foreign trade with the rest of the world. Intra-regional trade is an important tool for achieving economic development and regional integration, and the statistical study proved the positive relationship between intra-regional trade, economic integration and development in the Arab Maghreb Union countries.

Keywords: Economic integration - Arab Maghreb Union - Intra-trade - Foreign trade:

فهرس المحتويات

شكر وعرفان I

ملخص الدراسة II

فهرس المحتويات III

قائمة الجداول VI

قائمة الأشكال VII

قائمة الملاحق VIII

مقدمة عامة 1

الفصل الأول

الاطار النظري للتكامل الاقتصادي والتجارة البينية

تمهيد: 6

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي 7

المطلب الأول: نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي 7

1-تعريف التكامل الاقتصادي: 7

2- دوافع ومبررات التكامل الاقتصادي 9

3- النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي 10

المطلب الثاني: مراحل وأهداف التكامل الاقتصادي 14

1-مراحل التكامل الاقتصادي 14

2- أهداف التكامل الاقتصادي 16

المطلب الثالث: مزايا ومعوقات التكامل الاقتصادي 17

1- مزايا التكامل الاقتصادي 17

2- معوقات التكامل الاقتصادي 19

المبحث الثاني: ماهية التجارة البينية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي 22

المطلب الأول: مفهوم التجارة البينية 22

المطلب الثاني: العوامل المساعدة على نمو التجارة البينية 23

المطلب الثالث: معوقات التبادل التجاري المغاربي 25
1-معوقات التبادل التجاري من الناحية السياسية.....25
2-معوقات التبادل التجاري من الناحية الاقتصادية 26
خلاصة الفصل: 28

الفصل الثاني

تجربة دول اتحاد المغرب العربي

تمهيد: 30
المبحث الأول: اتحاد المغرب العربي.....31
المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي (اتفاقية إقليمية عربية) 31
المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي.....32
المطلب الثالث: برامج اتحاد المغرب العربي 33
المبحث الثاني: تكلفة تكامل دول المغرب العربي.....34
المطلب الأول: المؤشرات المشتركة لدول اتحاد المغرب العربي 34
المطلب الثاني: عراقيل اقامة تكامل اقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي 35
1-صعوبات ذات طابع سياسي 35
2-العراقيل ذات الطابع الاقتصادي 36
3-المعوقات ذات الطابع المؤسساتي.....37
المطلب الثالث: تحديات ومستقبل تكامل اتحاد المغرب العربي 37
1-تحديات تكامل اتحاد المغرب العربي.....37
2- مستقبل التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي 39
خلاصة الفصل 41

الفصل الثالث

الدراسة الوصفية للتجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي

تمهيد: 43

المبحث الأول: التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي.....44
المطلب الأول: وزن التجارة البينية للدول في التجارة الخارجية 44
المطلب الثاني: المساهمة النسبية لدول اتحاد المغرب العربي في التجارة البينية.....45
1 – الصادرات البينية 45
2 – الواردات البينية:.....47
المطلب الثالث: اتجاه الصادرات ومصادر الواردات البينية لدول المغرب العربي.....49
1 – الصادرات:.....49
2 – الواردات:.....50
خلاصة الفصل 52
الخاتمة 53
قائمة المصادر والمراجع.....57
الملاحق 61

قائمة الجداول

الجدول رقم 1: مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرفقة بها 16

الجدول رقم 2: وزن التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي في التجارة الخارجية (2019-2022) (مليون دولار) 44

الجدول رقم 3: الصادرات البينية لدول اتحاد المغرب العربي 2019-2022 (مليون دولار) 46

الجدول رقم 4: الواردات البينية لدول اتحاد المغرب العربي (2019-2022) (مليون دولار) 48

الجدول رقم 5: اتجاه الصادرات ومصادر الواردات البينية لدول المغرب العربي عام 2022. (مليون دولار) 49

قائمة الأشكال

الشكل رقم1: تطور التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي مقارنة بالتجارة الخارجية (مليون دولار)..... 45

الشكل رقم 2: تطور الصادرات البينية لدول اتحاد المغرب العربي (2019-2022) (مليون دولار) 46

الشكل رقم 3: تطور الواردات البينية لدول اتحاد المغرب العربي (2019-2022) (مليون دولار) 48

قائمة الملاحق

الملحق رقم1 : إعلان قيام اتحاد المغرب العربي..... 62

الملحق رقم2 : شعار اتحاد المغرب العربي 64

الملحق رقم3 : تصريح شرفي..... 65

مقدمة

تمهيد :

تؤدي التجارة الخارجية دورا متناميا في جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعاصر خاصة في ضوء سياسات تحرير الاسواق والانفتاح التجاري الدولي حيث شهد القرن العشرون وخصوصا النصف الثاني منه ظهور مجموعة من المؤسسات والمنظمات الدولية التي تكونت لمعالجة ما قد يعترض العلاقات الاقتصادية الدولية من مشاكل والعمل على توسيع وتسيير التبادل التجاري بين الدول.

وقد جعلت هذه التفاعلات على مستوى الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية من الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية أهم الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر والذي يعكس تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التكامل والتعاون بين مجموعة من الدول التي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا وحصاريا وتاريخيا والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة.

غير أن المتتبع لتطور التجارة البينية لدول المغرب العربي في إطار مسيرته لم تشهد أي تطور فيما بينها بل يلتمس وجود فجوة كبيرة بين ما خطط ورسم من أهداف وما تحقق على أرض الواقع رغم ما تتميز به دول المغرب العربي من مقومات طبيعية ومناخ متنوع إلا أن هناك عوائق وتحديات تحول دون تطور التجارة البينية لدول المغرب العربي.

ومما لا شك فيه أن دول المغرب العربي لا تعيش بمعزل عن التطورات العالمية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا العالم وفي سياق اقتصادي يتسم بالتكتلات الاقتصادية في ظل الانفتاح المتزايد على التجارة وتدفقات رؤوس الاموال وجدت هذه الدول نفسها غير قادرة على المواجهة والتصدي للمنافسة الشديدة التي تميز الأسواق العالمية بحجم تجارتها البينية المتواضعة حيث تملك دول الاتحاد اختلافا في هياكلها الاقتصادية موقعا استراتيجيا مهما يسمح بإمكانية قيام تجارة مغاربية بينية ذات حجم كبير، إلا أن ذلك لم يرق حتى بفضل الجهود المحلية لدول الاتحاد لإحداث تجارة بينية جيدة. كتلك القائمة بمنطقة الاتحاد الأوربي.

أولا-إشكالية الدراسة:

يمكن طرح التساؤل العام

- ما مدى مساهمة التكامل الاقتصادي على تحرير التجارة البينية؟

ويندرج تحته تساؤلات فرعية:

- فيما تكمن علاقة التكامل الاقتصادي بالتجارة البينية وتحديات العولمة الاقتصادية؟
- ما هو دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التبادل البيني من خلال التجارب الدولية؟
- ما واقع تطور التجارة العربية البينية بشكل عام وتجربة الاتحاد المغاربي بشكل خاص؟
- ما هو الشرط الأساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي؟

ثانيا- فرضيات الدراسة

- يشكل التكامل الاقتصادي المغاربي مجالا لتحقيق التنمية الاقتصادية ومسلكا لمواكبة تطور التكتلات الاقتصادية الأخرى.
- تتماثل المعالم الأساسية لدول المغرب العربي إلى حد بعيد بحكم تركيبتها وتطورها في نفس الظروف التاريخية والاقتصادية.
- يمكن تحقيق تكامل اقتصادي في ظل اختلاف الثروات وتفاوت الأهمية النسبية للموارد المتاحة بالنسبة لكل دولة.
- أهم شرط لتحقيق التكامل الاقتصادي هو وجود إرادة سياسية.

ثالثا- أهمية الدراسة

معالجة القضايا الرئيسية التي تتعلق بالتكامل الاقتصادي والسياسات الكفيلة بالتعامل معه في ظل عالم يتسم بعدم الاستقرار. وأن موضوع التجارة البينية يمكن دول المغرب العربي من اتخاذ الإجراءات المناسبة للانفتاح وتحسين وزنها النسبي والخروج من الانغلاق والتهميش الذي يجعلها مهشمة وبعيدة كل البعد من مجريات العالم الخارجي.

رابعا- أهداف الدراسة

- تسليط الضوء على الاساس النظري لظاهرة التكامل الاقتصادي
- كشف العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة البينية
- دراسة تجربة الاتحاد المغاربي واستعراض أهم تداعياتها على الساحة الدولية والداخلية في مسيرة تكاملها

خامسا- مبررات اختيار الموضوع

- وجود رغبة في دراسة مثل هذه المواضيع
- توفر المعلومات والمصادر بشكل لا بأس به
- ابراز أهمية وحتمية التكامل الاقتصادي في ظل الأوضاع الدولية الراهنة من خلال احداثه لطفرة في التجارة الخارجية عن طريق نمو كبير حتى حجم التجارة البينية.
- تقويم تجارب التكامل المغاربي في هذا الموضوع من خلال التبادل البيني.

سادسا- منهج الدراسة

كل دراسة تستدعي منهجا ملائما لها، والمنهج هو:" مجموعة من الأساليب والمداخل المتعددة التي تستعمل لغرض جمع البيانات والوصول من خلالها إلى تفسيرات أو نتائج".

وتماشيا مع أهداف وإشكالية الدراسة ولإثبات فرضيات البحث لابد من إتباع منهج علمي يخلق انسجام بين فرضيات البحث وعملية إثباتها ميدانيا، حيث اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة الحالة كجزء منه.

في دراستنا اعتمدنا على منهج دراسة حالة كجزء من المنهج الوصفي التحليلي لأهمية ذلك في الدراسات الميدانية، حيث قمنا بجمع المعلومات والبيانات والمعطيات التي من شأنها أن تعطينا قيما ومتغيرات.

ثامنا- هيكل الدراسة

تكونت الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: الاطار النظري للتكامل الاقتصادي والتجارة البينية، بمبحثين؛ المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي، والمبحث الثاني: ماهية التجارة البينية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي.

الفصل الثاني: تجربة دول اتحاد المغرب العربي بمبحثين؛ المبحث الأول: اتحاد المغرب العربي، المبحث الثاني: تكلفة تكامل دول المغرب العربي .

الفصل الثالث الدراسة الوصفية للتجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي، بمبحث واحد حول التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي، وتحدثنا فيه احصائيا حول وزن التجارة البينية لدول مجلس الاتحاد في

التجارة الخارجية وكذلك المساهمة النسبية لدول اتحاد المغرب العربي في التجارة البينية وأيضا حول اتجاه الصادرات ومصادر الواردات البينية لدول المغرب العربي .

تاسعا– صعوبات الدراسة:

- اتساع وتشعب جوانب الموضوع وصعوبة حصره
- نقص البيانات الخاصة ببعض المؤشرات في السنوات الأخيرة
- صعوبة التنقل لجمع المراجع الخاصة بالموضوع

الفصل الأول

الاطار النظري للتكامل الاقتصادي والتجارة البينية

تمهيد:

بالرغم من تأكيد المختصين في مجال التجارة العالمية على أن التكامل الاقتصادي من الناحتين النظرية والعلمية يساهم في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء نتيجة إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية خاصة الإدارية بين هذه الدول ومن ثم توزيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقا تواجه معوقات كمية أو نوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي باعتبار أن هذه السلع قد أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة مما يزيد من فرص تنقلها بين الدول الأعضاء، مما جعل من التجارة البينية أداة في تعزيز التكامل الاقتصادي، وأمام تعاظم أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي وميلاد المنظمة العالمية للتجارة والتي تعتبر من أهم الأحداث الاقتصادية التي دفعت إلى الحديث عن نظام دولي جديد عرف باسم العولمة فهي المسؤولة على تنفيذها وقيادتها على المستوى التجاري والاقتصادي، إلا إن ذلك المسار تبعه مسار آخر ألا وهو التوجه من قبل الكثير من دول العالم نحو بناء التكتلات الإقليمية خاصة في فترة التسعينات من القرن الماضي، والتي شهد تعاظم نشاط التكتلات الاقتصادية، وضمن هذا المعنى قمنا من خلال هذا الفصل بتوضيح العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة البينية.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي

إن موضوع التكامل الاقتصادي من المواضيع الهامة والمتجددة حديثا في الأدبيات الاقتصادية وخاصة في العشريتين الأخيرتين فهو موضوع متعددة الأبعاد ومثير للجدل والنقاش إذ أخد حيزا فكرياً وأكاديمياً كبيرا بل وأضحى محط اهتمام الحكومات وخدمات وجماهير على السواء ونحن في هذا السياق نحاول تسليط الضوء عليه من خلال المفاهيم والأسس النظرية التي يقوم عليها بعرض مختلف المراحل والمقومات والآثار المصاحبة للتكامل الاقتصادي وذلك بغرض تقييم قيام هدا التكامل على الدول الأعضاء، ويتضمن التكامل الاقتصادي ثلاث أوجه رئيسية تشمل التكامل التجاري في السلع والخدمات وتكامل أسواق النقد وأرس المال متكامل أسواق العمل وهي الركائز المهمة لعملية التكامل الاقتصادي لذا نقف في هذا الفصل حول تقديم الأهمية الاقتصادية المحققة من جراء تطبيق بعض الإجراءات بين الدول الأخذة في تشكيله.

المطلب الأول: نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي

1-تعريف التكامل الاقتصادي:

هناك تنويع كبير على مستوى الأدبيات الاقتصادية في تعريف مفهوم التكامل الاقتصادي لهذا سوف نتطرق لأبرز وأهم التعريفات حول التكامل الاقتصادي وهي كالأتي:

يعرف بأنه الحالة التي تنطوي علي تجميع الاقتصاديات المستقلة في أقاليم اقتصادية أكبر[1]، أصل كلمت **(intégration)** ابتدئ باستعمالها عام 1620 في قاموس اوكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تولف كلا واحدا.

حيث عرف بيلا بلاسا التكامل وميز بين نوعين منه هما:

- **التكامل الاقتصادي كعملية:** بحيث يشمل الإجراءات كافه التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة.
- **أما التكامل الاقتصادي كواقع:** فهو تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات الدول المختلفة[2].

[1] عادل شنيني،التكامل الاقتصادي وتفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية المركز الجامعي غرداية،2011، ص10.

2محمد توفيق، عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الاقتصادي شارع سوتير الإسكندرية،2013، ص106

كما يعتبر التكامل الاقتصادي كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع، كما يعرفه البعض على أنه تجميع وحدات اقتصادية منفصلة في كيان اقتصادي واحد.[1]

فيرى الاقتصادي **Gunner Myrdal** ضرورة أن تكون عملية إلغاء الحواجز متزامنة مع حرية انتقال عوامل الإنتاج بما فيها الانتقال الاجتماعي على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي.

أما الاقتصادي الهولندي **Jan Tinbergen** فميز بين نوعين من التكامل الاقتصادي: التكامل السلبي الذي يتطلب إلغاء كل صور التمييز التجاري وكل القيود والعراقيل الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج وحرية حركة التدفقات الاقتصادية.

أما التكامل الايجابي الذي يهتم بتغيير الأدوات والمؤسسات الموجودة وتعويضها بأدوات ومؤسسات جديدة من أجل ضمان فعالية آليات السوق.[2]

إلا أن مفهوم التكامل الاقتصادي قد تطور في ظل تزايد العولمة التي شهدها عقد الثمانينيات والتسعينيات إذ أصبح أيضا يشمل التجارة في الخدمات والعمالة وحركة تنقل أرس المال.

نلخص من ذلك إلى أن التكامل الاقتصادي هو عمليه متعددة المراحل للإندماج الاقتصادي الكلي بين الدول الأعضاء يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة من اجل النمو والتقدم ويتطلب إقامة تكامل اقتصادي وجود إرادة سياسيه واعية صارمة تقبل التنازل بين بعض سلطات الدولة لصالح كافه الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية[3].

[1] السيد محمد أحمد السريتي، "التجارة الخارجية"، الإسكندرية الدار الجامعية،2009، ص199.

[2] عادل شنيني، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3] توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص111

2- دوافع ومبررات التكامل الاقتصادي

2-1- الروابط التاريخية والتقارب الجغرافي: حيث يعتبر التقارب الجغرافي أساسيا لوجود الروابط التاريخية بين الشعوب، ويعتبر هذا الدافع من أهم مقومات قيام أي تجمع إقليمي، وهذا لضمان تقارب المصالح واتفاق الأهداف، وخلق قدر من القيم الأنماط السلوكية المشتركة.[1]

2-2- الدافع السياسي: إن وجود روابط قوية بين شعوب دول الإقليم يعد عاملا مهما لقيام التكامل، إلا أن هذه الروابط وحدها لا تكفى، إذ يؤدى العامل السياسي دوار مهما، وهذا ما يؤكده الواقع المشاهد، حيث كان الدافع من قيام العديد من التكتلات هو البحث عن السلام والرغبة في تأمين الأمن الخارجي، كما حدث لتكتل الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

الجدير بالذكر أن البعض يرى أن الدوافع السياسية إلى التكامل الاقتصادي تحتل المرتبة الأولى في الأهمية بوصفها أهدافا أصلية لتأتى الدوافع الاقتصادية بعدها، غير أنه لا يمكن أن نجزم بهذا الرأي دوما، فقد تكون الخطوات الأولى للتكامل بدافع سياسي، لكن سرعان ما يتحول الأثر للمجال الاقتصادي ويتعزز بذلك الدافع الاقتصادي في مرحلة لاحقة، والعكس صحيح ونخلص إلى أن هناك ترابطا وثيقا بين الجوانب السياسية والاقتصادية في التكامل الإقليمي[2].

2-3- فتح الأسواق وتوسيع نطاقها: أصبحت الدول الضعيفة لا تستطيع منافسة الدول الكبرى في الأسواق العالمية، ولذلك تسعى إلى عقد اتفاقات تكامل لتسهيل تسويق منتجاتها، كما تسعى الدول الكبرى إلى فتح أسواق جديدة لمنتجاتها، ومحاولة حمايتها عن طريق اتفاقات التكامل ومهما اختلفت الاتجاهات، فإن الدافع الحقيقي وراء فتح الأسواق وتوسيعها هو الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

2-4- تحقيق المزيد من الحماية والتحرير: يجمع التكامل الاقتصادي الإقليمي في خصائصه بين تحقيق تحرير أكبر للتجارة بين أطراف الإقليم، وتحقيق حماية أكبر في مواجهة العالم الخارجي، وقد يكون هذا الدافع بإبراز في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كما يمكن أن يكون التكامل الإقليمي وسيلة

[1] زاهية لموشي، آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة دارسة حالة دول مجلس التعاون الخارجي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،السنة الجامعية 2015_2016،ص7.

[2] إكرام عبد الرحيم،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، طبعة 3، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص46.

للتخفيف من وطأة المنافسة والآثار السلبية لتنفيذ تلك الاتفاقيات، وتشكيل جماعات ضغط للحصول على أفضل شروط تبادلية والمزيد من الاستثناءات.

2-5- دافع تحسين الموازين التجارية: حيث يتيح التكامل الإقليمي خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن نتيجة انتعاش التنمية وحركة النمو، إضافة إلى تعظيم الصادرات وكذا للمزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة، وهذا الاتجاه في كل من الصادرات والواردات ينعكس إيجابا على الميزان التجاري لكل طرف[1].

وبصفة عامة ولابد من التأكيد على وجود دوافع مشتركة بين جميع الدول لعملية التكامل الاقتصادي وإنشاء التجمعات الاقتصادية وما يدعم هذا هو الطرح الذي مفاده أن التجمع الاقتصادي يزيد من نسب النمو في الدول الأعضاء بدليل أن إقامة المشروعات المشتركة الكبرى بين الدول وزيادة المنافسة بين هاته المشروعات القائمة من شأنه رفع قوة ونوعية الإنتاج كما أن التكامل يوسع في التخصص ويمكن من تطوير الفروع الاقتصادية وهذا ما يوفره من توسع النطاق الإنتاج والسوق بالإضافة إلى تقليص للتبعية الخارجية وذلك بتحسين شروط التبادل بين أعضاء التجمع بالإضافة إلى هذا الطرح نشير إلى طرح أخر وهو سياسي مفاده أنه ما من شك للأهداف السياسية أهمية كبيرة من دفع الدول إلى التكامل لتجنب الحروب وتدعيم الموقف السياسي وتخفيف التوترات.[2]

3- النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

يمكن أن نفرق بين أربع نظريات للتكامل الاقتصادي فنجد: النظرية الاتحادية، النظرية التعاملية، النظرية الوظيفية، وأخيرا نجد النظرية الوظيفية الجديدة، وتأتي كافة هذه النظريات مفصلة فيما يلي:

3-1-النظرية الاتحادية:

يعتمد أسلوب اتحاد مجموعة من الدول على قوة تماثل الأسس الحضارية والثقافية للمجتمعات التي ترغب في تشكيل وحدة اندماجية، ويأخذ المنهج الاندماجي أسلوبين، الأول يتمثل في نقل السلطة فيها من الأعضاء إلى المجتمع، أما الأسلوب الثاني فيتمثل في تطبيق توازن بين ما يترك للولايات من سلطات وما تتولاه السلطات المركزية في توثيق العلاقات الاقتصادية بين الولايات، بما في ذلك إدارة النظام النقدي وتوجيه السياسات المالية والتجارية التي تكفل الربط بين الأسواق النقدية، وإعادة التوزيع

[1] زاهية لموشي، آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة دارسة حالة دول مجلس التعاون الخارجي، مرجع سبق ذكره،ص8.
[2] عادل شنيني، التكامل الاقتصادي وتفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية، مرجع سبق ذكره، ص12.

على نحو يزيل ما بين مستويات النمو من تفاوت[1]، ومن أبرز رواد المنهج الاتحادي «امنتاي اتزيوني» والذي يعتقد أن عملية بناء نموذج تكاملي سياسي تتطلب المرور بأربعة مراحل كالآتي:

- **المرحلة الأولى:** (مرحلة ما قبل الوحدة)، يتم فيها الاعتماد المتبادل بين الأطراف في قطاعات معينة؛

- **المرحلة الثانية:** (عملية التوحيد من قبل القوى الفاعلة فيها)، وفيها يتم بروز قوى التوحيد، وذلك كتبادل المنافع الاقتصادية واستغلال الهوية الاجتماعية والثقافية التي تسود المجتمع في توطيد هذا التكامل؛[2]

- **المرحلة الثالثة:** (عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها)، وتبدأ هذه المرحلة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات؛

- **المرحلة الرابعة:** مرحلة نضوج عملية التكامل ووصولها إلى النهاية المرسومة لها.

3-2- النظرية التعاملية:

يرى أصحاب هذه النظرية أنه يمكن تحقيق تكامل عن طريق تشجيع وتكثيف المعاملات بين الدول المعنية، مع إقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها، وذلك دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة، خشية من أن تكون هذه الأخيرة عقبة في حد ذاتها في وجه التكامل[3].

بمعنى آخر يدعوا أصحاب هذه النظرية إلى قيام تكامل اندماجي، مع ضرورة الإبقاء على البنية السياسية القائمة للدول الأعضاء، وكذلك الإبقاء على مجالات السياسة العليا (كمسألة الأمن القومي، التحالف العسكري والاستراتيجي...) خارج العمل التكاملي. ومن رواد هذا المنهج التكاملي المفكر «كارل دويتش» الذي ساهم في وضع هذه النظرية، حيث يرى بأن وجود صفقات قوية وقابلة للتطوير بين مجموعة من الدول يشكل الركيزة الأساسية لأي عملية تكاملية بين هذه الدول، وأن عامل الاتصال

[1] قصري محمد عادل، التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دارسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، 2008، ص14.

[2] مهيز ابتسام وازدي ليندة، تقييم دور التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية – دارسة حالة الاتحاد النقدي الأوروبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،2013، ص8.

[3] مهيزي ابتسام وازيدي ليندة، مرجع سبق ذكره، ص8.

والصفقات بين الدول يسهل التكامل ويدفع تدريجيا قادة الدول للوصول إلى شعور بالانتماء لما يسمى بالجماعة السياسية.[1]

3-3- النظرية الوظيفية الأصلية:

تعتبر الوظيفية **Fonctionnalisme** كمنقذ للاندماج إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، ومثال ذلك اتحاد التاج بين بريطانيا وأستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها وهو حالة من حالات الاندماج الوظيفي[2].

هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية يعود بعضها إلى إفرازات الحربين العالمتين وما صاحبهما من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم عام 1929، والحرب الباردة بين الكتلتين آنذاك الشرقية والغربية وظهور أنظمة تسلطية وقد ساهمت هذه العوامل في دفع بعض المنظرين إلى بلورة أفكار الوظيفية الأصلية والتي كان من أهم دعاتها الباحث البريطاني "ديفيد ميت ارني"، وتقوم نظريته على أربعة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي[3]:

- الفصل المؤقت للوظائف الاجتماعية، الاقتصادية والنشاط السياسي؛
- مبدأ فصل السلطة السياسية على الإقليم؛
- مبدأ تحقيق السلام الدولي عن طريق التخلي التدريجي للسيادات السياسية الإقليمية والقومية أو السلام عن طريق التعاون الدولي مع تبعية عقلانية نفعية؛[4]
- مبدأ التفرع بحيث يؤدي تطور التعاون الدولي في مجال تقني إلى توسيع التعاون في مجالات أخرى.

3-4-النظرية الوظيفية الحديثة:

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الأصلية، إذ يتفق أصحاب هذه النظرية إلى حد كبير مع فرضيات النظرية الوظيفية، وذلك أن عملية

[1] قصري محمد عادل، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] السعيد بوشلول،واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول خليج العربية وآفاقه، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008، ص12.

[3] قصري محمد عادل، التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دارسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي –، مرجع سبق ذكره، ص13.

[4] المرجع نفسه، ص16.

التكامل تبدأ في مجالات السياسة الدنيا –الميادين الجزئية – تم تنتقل إلى ميادين السياسة العليا، متضمنة انتقال الولاء من الدولة التي تتخلى عن سلطتها في المجالات التي تتطلب التكامل فيها لصالح المؤسسة الإقليمية. ولكن هناك اختلاف بين النظريتين والمتمثل في أن الوظيفية الجديدة تؤكد على الجانب الاقتصادي في عملية التكامل، فهي ترى أنه لا يمكن تحقيق التكامل في ظل غياب إطارات وقيادات غير سياسية مثل الخبراء والفنيين، وذلك لضمان فعالية المنهج، وتشدد هذه النظرية كذلك على دور النقابات والمجموعات المصاحبة في مسار التكامل، نتيجة لدورها الفعال وما يمكن أن تحققه في هذا الصدد.

وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من أرنست هاس **Ernst Hast** وأميتاي ايتزيوني **Amitai Etzioni** وكارل دويتش **Karl deutsch** الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية[1]:

- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تبنتها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادي به الوظيفيون القدامى؛

- وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع؛

- وجوب إقحام جماعات المصالح والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية.[2]

يمكن تصنيف النظريات الأربعة للتكامل الاقتصادي إلى قسمين رئيسين، القسم الأول يضم المنهج الفيدرالي، أما الثاني المنهج التعاملي والمنهج الوظيفي، والوظيفي الجديد. وجاء هذا التصنيف على أساس أن المنهج الفيدرالي ينظر إلى التكامل على أنه حالة، تسعى الدول المعنية إلى تحقيقها وتأمل أن تتمكن

[1] مهيزي ابتسام وازدي ليندة، تقييم دور التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية – دارسة حالة الاتحاد النقدي الأوروبي مرجع سبق ذكره،ص9.

[2] قصري محمد عادل، التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دارسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص13.

بواسطتها من إقامة دولة واحدة تستطيع تجميع قدرات أعضائها، مع التركيز على الجانب المؤسساتي والذي يدفع الدول الأعضاء إلى التخلي عن بعض وظائفها لمؤسسات إقليمية.[1]

أما المناهج الثلاثة الأخرى تنظر إلى التكامل على أساس أنه عملية، تندرج في الاقتراب من الوضع النهائي للتكامل بين الدول المعنية، أو من خلال نقل الوظائف إلى أطر مؤسساتية إقليمية. وفي هذا التصنيف، هناك من يرى أن المنهج الفيدرالي يعطي معيار يمكن القياس به مدى الاقتراب من حالة الاندماج باستخدام المناهج الأخرى، وذلك بما يضعه من تصور لتوزيع الاختصاصات بين الدول الأعضاء والسلطة المركزية الإقليمية، ويعاب على المنهج التعاملي على أنه عاجز عن تزويد الباحث بمعيار يمكنه من قياس المرحلة التي قطعها التكامل، وتقدير مدى الاقتراب من حالة الاندماج التام.

أما منهج الوظيفية فهو تتطلب أن يتخذ العمل شكلا مرحليا، لا يتم المرور إلى المرحلة الموالية إلا بعد نجاح المرحلة السابقة لها، وهذا ما يتطلب تكثيف المعاملات للتقدم أكثر في بناء الوحدة، ويشار كذلك في هذا المنهج أن تعثر المراحل قد يوقف مسيرة التكامل[2].

المطلب الثاني: مراحل وأهداف التكامل الاقتصادي

1-مراحل التكامل الاقتصادي

يمكن للتكامل الاقتصادي أن يتخذ عدة مراحل أو أشكال، حيث يتم تصنيف هذه الأشكال تبعا لما تتضمنه من أسس تكاملية، كما يتوقف على الهدف من إتباعها، وعلى القطاع أو المجال المراد تنسيقه أو تنميته عن طريق هذا التكامل، كما تزداد درجة التكامل كلما زاد الانتقال من مرحلة لأخرى وتتمثل هذه المراحل في:

1-1-منطقة التجارة الحرة: وهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر

[1] قصري محمد عادل، التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دارسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص16.
[2] المرجع نفسه، ص17.

حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة[1].

1-2- الاتحاد الجمركي: وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية[2]، ويعمل على تنظيم عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة وتوسيع نطاق السوق.

1-3- السوق المشتركة: يعتبر درجة متقدمة من درجات التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي استطاعت أن تقيم منطقة تجارة حرة فيما بينها ثم وصلت إلى إقامة اتحاد الدول غير الأعضاء في التكامل الاقتصادي، وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع[3]، الأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة وفي ظل السوق المشتركة يصبح لسياسات الدول الأعضاء للنواحي المالية والنقدية والاجتماعية درجة كبيرة من الأهمية إذا يصبح ضروريا لأسواق السلع وعوامل الإنتاج وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تميز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكو ن من شأنه أن يجعل حرية انتقالها على اختلاف مثل هذه السياسات تميز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكو ن من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محققة في الواقع[4].

3-4-الاتحاد الاقتصادي: يتغير درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية ويتضمن الاتحاد الاقتصادي ما يلي[5]:

- إلغاء كافة القيود لانتقال عنصر ي العمل ورأسمال بين دول الأعضاء.
- تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية النقدية والمالية لدول الأعضاء.

---

[1] كامل بكري، الاقتصادي الدولي، التجارة والتمويل، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2002، ص195.

[2] آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة،2007، ص27.

[3] السعيد بوشول، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول خليج العربية وآفاقه، مرجع سبق ذكره، ص25.

[4] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2000، ص270.

[5] عبد العزيز عجيمة،الاقتصاد الدولي، دار الجامعية، المصرية، الإسكندرية،1977، ص144.

3-5- الانـدماج الاقتصـادي: هـو تنظـيم يتعـدى تحريـر المبـادلات التجاريـة إلـى تحريـر حركـة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد السياسات الاقتصادية والمالية بحيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم[1].

يمكن تلخيص مميزات مراحل التكامل الاقتصادي والتي تجعل كل مرحلة مختلفة عن الأخر ى في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرفقة بها

مراحل التكامل	تخفيض العوائق التجارية المتبادلة	إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء	جدار جمركي تجاه العالم الخارجي	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق للسياسات الوطنية	توحيد السياسات النقدية والمالية
اتفاقيات التجارة التفاضلية	√					
منطقة التجارة الحرة	√	√				
الاتحاد الجمركي	√	√	√			
السوق المشتركة	√	√	√	√		
الاتحاد الاقتصادي	√	√	√	√	√	
الاتحاد التام	√	√	√	√	√	√

المصدر: سكينة حملاوي انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دارسة حالة اتحاد الأوربي أزمة اليورو رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017، ص101.

2- أهداف التكامل الاقتصادي

هنـاك العديـد مـن الأهـداف التـي مـن وراء إقامـة تكامـل اقتصـادي بـين الـدول وسـنذكر أهـم هـذه الأهداف وأغلبها وهي كالآتي:

- الرغبـة فـي مسـاعدة دول الجـوار للوصـول إلـى الاسـتقرار والرفاهيـة وذلـك لعـدة أسـباب مـن بينهـا أسباب إنسانية (القضاء على قتيل الحروب قبل اشتعالها).

- تحسين القد ارت التنافسية في الأسواق العالمية وهذا كما جاءت به أغلب الاتفاقيات الإقليمية بين الدول (مناطق التجارة الحرة) ومن بينها اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية1992.

- تحسين اقتصـاد الـدول بتشـجيع الاسـتثمار وفـرص الإنتـاج وتوسـيع التجـارة العالميـة ودعـم التعـاون الدولي .رغبـة الحكومـات فـي المحافظـة علـى سـيادتها بالتعـاون مـع دول أخـرى فـي تكتلات اقتصـادية، حيث غالبية الدول الصغيرة لا يمكنها الاكتفاء ذاتيا[1].

[1] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص271.

- يعتبر تشجيع الاستثمار وتحفزه من بين أهم الأهداف السائدة في اتفاقيات التكامل الاقتصادي حيث من المعروف أن الأسواق الكبيرة والمنافسة الشديدة والسياسات المثلى سوف تزيد من حوافز الاستثمار وبالتالي زيادة العائدات وهذا الأمر ينطبق عل كل أنواع الاستثمار وحتى الاستثمار الأجنبي المباشر.

- إذا كان التكامل الاقتصادي يدعم الاستثمار ويحفزه فلا بد أن يصاحب ذلك تأثير مفيد على النمو بحيث نظرية النمو الحديث (النمو من الداخل) ترتكز على دور المعرفة في تحسين الإنتاجية والنمو بنقلها من دولة إلى أخرى من خلال الاحتكاك الدولي والتجارة وهذا ما نراه متجليا من خلال اتفاقيات التكامل الاقتصادي بين الدول الفقيرة والدول الغنية[2]، مثلا (اتفاقية التكامل الإقليمي بين الجنوب والشمال) يمكن أن يحسن النمو لدى الشريك الجنوبي .

المطلب الثالث: مزايا ومعوقات التكامل الاقتصادي

1- مزايا التكامل الاقتصادي

من بين المزايا والمنافع التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء ويمكن إجمالها هي كالآتي:

- توسيع نطاق السوق: إن من أهم ما يهدف إليه التكامل الاقتصادي هو توسيع حجم السوق ومما لاشك فيه أن إلغاء الحواجز الجمركية بين دول الاتحاد سيفضي إلى توسيع الدائرة التي تستطيع فيها المشروعات تصريف منتجاتها لتجد أمامها أسواق واسعة ومجالا اكبر مما يساعد على إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد بزيادة الطلب الداخلي وسوف ينجم عن هذا الاتساع نتائج اقتصادية هامة وهي:

-إيجاد فرصة أكبر للمشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء ومجالا أوسع لزيادة إنتاجها حتى يمكنها من مقابلة الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاها وهذا نتيجة لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة والزيادة من كفاءتها الإنتاجية.[3]

---

[1] عادل شنيني،التكامل الاقتصادي وتفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص20.

[3] عبد الباسط وفا،دارسات في مشكلة التجارة الخارجية، مصر، دار النهضة العربية،2000، ص292.

–الاستفادة من وفرت الحجم التي تتمتع بها المشروعات الكبيرة حيث أن اتساع السوق يمكن من إقامة صناعات حجم اقتصادي واستيعاب كل المنتجات مما يتيح العمل بكامل الطاقات الإنتاجية والتي تؤدي إلى تخفيض الأسعار والتكاليف للمنتجات.

- تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها في ميادين الإنتاج المختلفة حيث زيادة إمكانية الإنتاج وتنويعه تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج دون اللجوء إلى العالم الخارجي.
- تيسير الاستفادة من مها ارت الفنيين والأيدي العاملة بشكل أفضل بمعنى أن التكامل يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي وهذا كفيل بإظهار المهارات وصقلها وتنميتها.
- تقوية المركز التنافسي للدول الأعضاء بحيث يرجع هذا لمزايا الاتحاد وما يتولد عنه من قوة اقتصادية أكبر قادرة على المساومة التجارية بيعا من خلال تحكمها في نسبة كبيرة من إنتاج وتداول سلع معينة مما يمكنها من جعل معدلات التبادل أكثر مراعاة بمصلحتها وشراء بالنظر لما تملكه من سوق واسعة للترويج[1].
- تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي فتكون مراعاة لمصلحة نجد أن التكتلات الاقتصادية (وهي الجانب التطبيقي للتكامل الاقتصادي) كثيرا ما تزيد من درجة التحكم في إنتاج وتداول بعض السلع الهامة مما يمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية. فنجد أن التكتلات الاقتصادية كثيرا ما تتحكم في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر والأسعار وإلا فقدت هذه السوق الحيوية والفعالية ومثل ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت الدولة، كلما تقوت هذه الدولة وزادت أهميتها في المجال الدولي أي زيادة في حجم وشروط التبادل التجاري وذلك بأنها تتمتع في هذه الحالة بميزة المساومة الاحتكارية والتي تمكنها من تحديد أو تعديل تلك الشروط (شروط التبادل التجاري) وفقا لمصلحتها الخاصة.
- محاربة البطالة: بحيث يقوم التكامل الاقتصادي على محاربة البطالة من ناحية ما يترتب عليه من تشغيل للطاقات الإنتاجية العاطلة كأثر لزيادة الطلب على المنتجات.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا بتشجيع التكامل الاقتصادي لحافز الاستثمار فاتساع السوق وما ستتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي بلا شك إلى زيادة تحفيز الاستثمار بتهيئة الفرصة أمام أرس المال في مختلف دول الأعضاء لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج للسلع فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصيص الإقليمي في الإنتاج وما يترتب عنه من تسهيل لعمليات

تكوين رؤوس الأموال وذلك لهجرة رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المناطق دخل نطاق التكامل.

- كما يعمل التكامل على تشجيع التقسيم الرشيد للعمل بين مجموعة الدول الأعضاء ومن ثم تستفيد كل دولة من التكامل وتخصص أكثر في سلع الميزة النسبية وتنتج بتكاليف أقل.

علاوة على ما سبق فإنه في حالة غياب التكامل أيضا فإن الصناعة نفسها ربما قد تكون تم إنشاءها في دولتين أو أكثر من الدول الصغيرة وفي كل منها تستعمل الصناعة بطاقة أقل من الطاقة القصوى مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات وتدابير لحمايتها من الواردات المثيلة المنافسة سواء باستخدام نظام الحصص أو التعريفة الجمركية وهذا لا يمثل فقط إهدار للموارد النادرة وإنما أيضا دفع أسعار أعلى من جانب المستهلكين على المنتجات عن الوضع في حالة التكامل والسوق الكبير الذي تكون فيه الأسعار منخفضة مقارنة عن سوق الدولة الواحدة والمنفردة.

2- معوقات التكامل الاقتصادي

- **مستوى التعريفة الجمركية المطبقة:** نظرا لما ينشأ عن الإتحاد من إلغاء التعريفة الجمركية المطبقة داخل الدول تمهيدا لفرض تعريفة أخرى موحدة في مواجهة الدول الغير أعضاء فإن ذلك قد يثير بعض المشاكل وهذا بسبب اختلاف وتفاوت مستوى التعريفات المطبقة في كل دولة من دول الأعضاء وتفاوت الحماية التي تتمتع بها الصناعات والمشروعات فهناك من الدول من يستعمل تعريفة جمركية مرتفعة على الجمركية نظرا لأهمية السلع المستوردة لإنتاجها المحلي أو لارتباطها مع دول أخرى في اتفاقيات تجارية دليل أن الدول التي كانت تطبق سعرا أعلى من سعر التعريفة الجمركية الموحدة (المتجانسة للاتحاد) فإن إلزامها بهذا المعدل الجديد لا شك يسبب أضرارا لها وكذلك للدول التي كانت تطبق سعرا أدنى من سعر وارداتها من الدول الأجنبية لحماية المشاريع القائمة وهناك من الدول في المقابل تخفض من تعريفاتها التعريفة الجمركية الموحدة فإنها تضارب زيادة أثمان وأسعار المعدات والآلات المستوردة اللازمة لصناعاتها ولحل هذه المشكلة لا بد للوصول إلى ترضية فيما يتعلق مطالب كل دولة ويكون ذلك بالطريقة التالية: [1]

-بالنسبة للدولة التي تتمتع بالتعريفة الأصلية مرتفعة فالحل يكمن في إعفائها مؤقتا من وجوب تخفيض تعريفاتها على بعض السلع الأجنبية التي يحتمل أن تنافس الإنتاج المحلي مع إلزامها

[1] عبد الباسط وفا،مرجع سابق، ص302.

بالتخفيض فيما بعد تدريجيا ويمكن أن تستغني عن ذلك وتقوم بتقديم مساعدات مالية وإعانات حكومية لمشاريع هذا التخفيض.

-بالنسبة للتي تتمتع بالتعريفة الأصلية المنخفضة فيمكن إعفاء بعض المواد المستوردة من الخارج والتي تكون ضرورية ولازمة للإنتاج المحلي مع إلزامها بالقيام برفعها تدريجيا فيما بعد.

-أما بالنسبة للدولة التي ترتبط مع دولة أجنبية مصالح معينة تحول دون رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة فإنه تفادي أي خلافات مع الدول الأعضاء على أثر هذه الارتباطات يمكن إلزام الدول المانحة لهذا الامتياز بدفع تعويض مالي للأعضاء الآخرين الذين يحتمل أنه لم يتأثروا بهذا الإجراء.

- **توزيع الحصيلة الجمركية:** إن انضمام الدولة إلى التكامل الاقتصادي وبالأخص توقيعها على اتفاقية الاتحاد الجمركي – دخولها له- وما يستلزم عنه من إلغاء للرسوم الجمركية وتطبيق تعريفة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي فإن ذلك يترتب عنه إيرادات عامة للدول الأعضاء مما سيؤدي هذا إلى بروز مشكلة تقسيم هذه الإيرادات بدليل أن بعض الدول قد تحصل على نصيب أقل من الإيرادات مقابل ما كانت تجنيه قبل الدخول في الإتحاد لذا من المبادئ التي وجدت في مشروع التكامل الاقتصادي في هذا الإطار هو اشتراك كافة الدول الأعضاء في اقتسام مجموع الإيرادات المحصلة من جمارك المنطقة المتكاملة وذلك دون اعتبار لمدى مساهمة كل دولة عضو في هذه الإيرادات بحيث يتم تحويل الإيرادات الجمركية إلى صندوق الإتحاد تمهيدا لتقسيمها وفقا للنسب المتفق عليها في اتفاقية إنشاء الإتحاد الجمركي لدى ينبغي للدول الأعضاء توخي الحرص اللازم في تحديد النسب المتفق عليها وعلى ألا تنتهي في ذلك إلى اتفاق لأبعد دراسات عملية ونظرية يكون مغزاها تحقيق العدالة في توزيع الحصيلة الجمركية. [1]
- **مشكلة الحماية الجمركية:** هي تنشأ نتيجة اختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء واختلاف درجة نموها الاقتصادي ما يقتضي توجيه درجة خاصة من الحماية لمشاريعها القائمة بدليل أنها تقوم بفرض رسوم جمركية عالية على الواردات من السلع المشابهة أو عن طريق تقييد الاستيراد بفرض نظام الحصص وتراخيص الاستيراد أو بمنح الإعانات المالية والمساعدات

[1] المرجع نفسه، ص304.

الأخرى لمنتجين وهذا يكون من الصعب دائما إقناع هذه الدول بالتنازل عن هذه الحماية لأن ذلك يعرض مشاريعها للمنافسة من جانب مشاريع الدول الأعضاء وخاصة الدول التي تنتج بأقل التكاليف.

ولمعالجة هذا المشكل يتم الاتفاق مسبقا بين الدول الأعضاء على اختيار "فترة الثقالية" يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيضا تدريجيا حتى تصل إلى الإلغاء الكامل في نهاية الفترة حتى يمكن تكييف هذه المشاريع وفقا للأوضاع الجديدة.

- **تفاوت مستويات النمو الاقتصادي:** قد يحدث الإتحاد الجمركي بين دول متباينة من حيث المستوى الاقتصادي وفي هذه الحالة يواجه الإتحاد ظاهرتين لـ تركز أرس المال في الدول الأكثر تقدما، ونظرا لما تتميز به من تفوق نسبي في البنية الأساسية والخيارات الفنية والإدارية.
- **هجرة العمالة والخيارات إلى الدول الأكثر تقدما** طلبا لمزيد من الأجور أو الرفاهية. ولتفادي هذه الظاهرة لابد من رسم سياسة واضحة لانتقالات العمالة والاستثمارات كي لا يصيب بعض الدول عوامل الضعف والهوان في حين تعيش بقية الدول في رغد العيش والرفاهية. [1]
- **تنسيق السياسات الاقتصادية:** وهي تعتبر من أكثر المعوقات تعقيدا نظرا لاختلاف السياسات بين الدول الأعضاء خاصة بين الدول النامية والمتقدمة هذا إذا كان هناك تكتل بين هاته الدول وفي هاته الحالة يتم التنسيق عن طريق اتجاهين، الناحية المالية التي تعني توحيد أسعار الضرائب في جميع الدول الأعضاء ما قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء وزيادة إيرادات البعض الآخر والناحية النقدية والى تعين فيها تثبيت أسعار الصرف بون عملات الدول الأعضاء وحرية تحويلها الخارجي فإننا تجد في هذه الحالة أن بعض الدول تخشى من أن يؤدي مثل هذا الإجراء إلى احتمال تسرب رؤوس أموال منها إلى الدول الأخرى في التكتل لذا ليس من السهل التوفيق بين هذه السياسات داخل المنطقة المتكاملة لذا من الضروري البحث عن وسيلة لتوفيق بين مختلف وجهات النظر بين الدول بخصوص هذا الموضوع وعموما فإن مسألة التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين الدول المتكاملة يجب أن تحضي تريد من الاهتمام إذ أريد لها تحقيق النجاح .

[1] عبد الباسط وفا،مرجع سابق، ص304-305.

المبحث الثاني: ماهية التجارة البينية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي

سوف يتم تناول في هذا المبحث ماهية التجارة البينية وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم التجارة البينية

هي حركة الصادرات والاستيراد بين دولتين أو أكثر وقد تتعدى ذلك مجموعة من الدول كأن تكون كتلة اقتصادية مثل: مجموعة دول الاتحاد الأوربي والدول العربية ودول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي وقد تكون دولتين متجاورتين بحيث يسقط بينهما الرسوم الجمركية وغيرها.

مما لا شك فيه أنه إذا أمعنا النظر إلى التجارة البينية العربية فنجد أن حجمها لا يزال محدود وبنيتها غير مستقرة، ورغم وجود كل المشاكل والمعوقات التي وفقت حائلا أمام نمو هذه التجارة بين الدول إلا أن هناك الكثير من المبررات الأساسية التي تهتم بنمو التجارة البينية، وفي هذا السياق يمكننا إلقاء الضوء على أهم المبررات لنمو التجارة البينية العربية[1] :

- سياسات الحماية المطبقة في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة فيما يطلق عليها بالحمائية الجديدة أو القيود الرمادية، تدعو بقوة إلى زيادة الاهتمام بتنمية وتوسيع التجارة المغاربية البينة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك؛
- إن النمو المتوقع في التجارة البينة المغاربية ينشط القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- إن هناك الكثير من السلع الصناعية المستوردة يتم استيرادها في الأسواق العربية تقدر بمليارات الدولارات سنويا يوجد بديل عربي لها بنفس درجة الجودة تقريبا؛
- إن تزايد معدلات التجارة المغاربية البينية سوف يحفز عناصر الكفاءة في اقتصاديات الدول ويوجهها نحو استغلال المزايا النسبية المتاحة وتحويلها إلى مزايا تنافسية؛
- إن اتساع حجم السوق أمام الصادرات، بفعل سياسات تحرير وتدابير تنمية التجارة يؤدي إلى تمكين التجارة من القيام بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي، وحفز الصناعات التحويلية وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير وتوليد الوفورات التي تزيد من القدرات التنافسية للمنتجات ؛

[1] عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص303.

- الحاجة الماسة في كل الاقتصاديات لتوسيع أسواقها مع تعاظم طاقاتها الإنتاجية ووجود نسبة كبيرة عاطلة منها بسبب ضيق حجم السوق على مستوى الاقتصاد الواحد من الاقتصاديات الغربية؛
- تزايد الاتجاه إلى التنويع النسبي في الهياكل الإنتاجية والتركيب السلعي للصادرات في الاقتصاديات المغاربية مع التنوع في الصناعات التحويلية من خلال إعادة الهيكلة الحادثة في الاقتصادات سواء من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي أو من خلال البترولية ورغبتها في تنويع الاقتصاد القومي؛
- حدوث تقارب في الأنظمة والسياسات الاقتصادية في الاقتصادات بعد التطبيق المتزايد لبرامج الإصلاح الاقتصادي التصحيح الهيكلي والتي تتجه جميعا نحو اقتصادات السوق وسياسات تحرير التجارة الدولية وبذلك تزول أو تخف إحدى العقبات التي تقف أمام انطلاق ونمو التجارة المغاربية البينية.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة على نمو التجارة البينية

- مبادرة الدول المغاربية بوضع خطط متوسطة وطويلة الأجل لإحداث تغيرات هيكلية أساسية في قواعد الإنتاج تكون أكثر تنوعا وأكثر اعتمادا على المزايا النسبية المتعددة، وهنا يجب التركيز بشكل متوازن على الجانبي العرض والطلب في آن واحد، بحيث تطور الأنواع الإنتاجية المسندة على الميزة النسبية (جانب العرض) وفي نفس الوقت يجب أن تراعي أذواق وأنماط الاستهلاك السائدة في الأسواق العربية؛[1]
- إلى جانب تحرير التجارة بين دول الاتحاد لا تقل الاستثمارات البينية أهمية لذلك لا بد من السعي لتعزيزها واسقاطها لكي تبقى ضمن إطار الأقطار العربية ويتطلب ذلك إعداد البنية الاقتصادية والتشريعية المواتية في الدول العربية؛
- إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرارات يمثل ضرورة هامة باعتباره يلعب دورا رئيسيا في زيادة حجم التجارة البينية فهي ترتبط بما يتوفر للقطاع الخاص من إمكانية وطاقات تساعد على تحقيق ذلك؛

[1] حيدر مراد، المشاكل والمعوقات أمام تنمية التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 2004، ص642.

- العمل على تصيد دور الغرف التجارية والصناعية في التعريف بالمنتجات والأسواق وذلك بتنظيم بعثات تجربه مشتركة لرجال الأعمال والشركات إلى وإقامة معارض متخصصة دائمة ودورية.

وأيضا هناك عوامل تساعد على الرفع من مستوى التبادل التجاري المغاربي البيني:

- **تطوير آليات التمويل** :وذلك من خلال تنشيط دور مؤسسات التمويل العربية والمشتركة كصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وذلك للاستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة وتخفيض ديون الدول العربية التي ساهمت بشكل كبير في استنزاف ثروات دول الاتحاد.
- **الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية**:فبدلا من تصدير هذه الموارد بصورتها الأولية وبأسعارها متدنية جدا للدول المتقدمة، فإنه يمكن إقامة مشاريع صناعية مشتركة يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل لهذه الموارد وتصديرها بينيا بدل استيرادها مصنعة من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة؛[1]
- **إحداث تكامل صناعي وزراعي** :حيث يمكن إقامة صناعات تكون مكملة لصناعات في مناطق حرة أو خارج المناطق الحرة، إذ أن كثير من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع واحد بل يتم إنتاجها في مصانع واقعة في عدة بلدان ويتم تجميعها في منطقة حرة بقصد تصديرها للأسواق العالمية وكذلك بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يتطلب صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس الاحتياجات التنموية الفعلية مع ضرورة التنويع في الإنتاج الزراعي وترشيد سياسات الدعم مع التوسع في التسهيلات الائتمانية وإلغاء التسعير الإجباري؛
- **تحرير التجارة الثنائية** : مع أنها تعد معوقا للنمو الشامل للتجارة العربية إلا أن معظم هذا النشاط شمل تبادل إعفاءات جمركية تفضيلية وفقا لقوائم سلعية ملحقتها وقد أسفرت عن تحسن لا بأس به في التبادل التجاري البيني؛
- **إلغاء القيود والضوابط التي تعيق حركة التجارة** :وهي القيود الجمركية وغير الجمركية بكل أنواعها لأن إزالة مثل هذه العوائق التي تعترض المبادلات التجارية في المراكز الحدودية والجمركية سيضمن سرعة انجاز المعاملات وبالتالي ارتفاع حجم المبادلات التجارية؛
- **وضع معايير عربية موحدة**:ومطابقة لمواصفات الجودة للسلع والمنتجات (الزراعية والمصنعة) وتحفيز مختلف الدول العربية على العمل والالتزام بهذه المعايير الدولية، إذ يعتبر هذا الأمر من الشروط الأساسية.

[1] حيدر مراد، مرجع سابق 2004، ص663.

المطلب الثالث: معوقات التبادل التجاري المغاربي

إن دراسة المعوقات لمنطقة المغرب العربي تدخل بشكل مباشر أو بصفة غير مباشرة في التأثير السلبي على بناء القطاع التجاري وتحسين مستوى المبادلات البينية لدول المغرب العربي، رغم الإصلاحات التي قامت بها دول المغرب العربي، إلا أنها بقيت تعاني من تواضع حجم المبادلات التجارية البينية مقارنة بتجارتها الإجمالية وتتمثل هذه المعوقات في المجالات السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى الداخلية والخارجية التي تعاني منها دول المغرب العربي.[1]

1-معوقات التبادل التجاري من الناحية السياسية

- رغم التنوع التي تزخر به دول المغرب العربي، إلا أن تجارتها البينية محتشمة، وهذا نتاج لوجود مجموعة من المعوقات السياسية التي تحول دون تقدم مسار التعاون التجاري بين دول المغرب العربي وهي كما يلي:
- **طبيعة النظم السياسية** :تتمثل الاختلافات بين النظم السياسية، وترتيب أولوياتها أحد العوائق الأساسية، حيث إن تلك الدول لا زال النظام الحاكم فيها يمارس الدور الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دون سماح بمشاركة أخرى
- **عدم الاستقرار السياسي الداخلي** :والتي تعاني منه جميع دول المنطقة، والمتمثلة في الحركات الأصولية، وتطرف بعض الجماعات الدينية، مما يجعلها توليها اهتماما أكبر، وتحصر التنسيق فيما بينها في هذا المجال، أو قد يواجه بعضها مشكلات تكامل قومي داخلي نتيجة لمطالبات خاصة ببعض الجماعات، واهتمامها بالنظم الحاكمة بتهميشها .
- **العقبات المؤسسية داخل الاتحاد** :نص الميثاق التأسيسي على تركيز السلطات في يد مجلس الرئاسة، فهو وحده صاحب القرار وإليه تعود جميع الصلاحيات، مما ترتب عليه تغيب أي دور فاعل للأمانة العامة
- **آليات اتخاذ القرار** :تعد آلية الإجماع في اتخاذ أية قرارات ذات مصداقية، كذلك لازالت آلية التصديق من قبل جميع الدول الأعضاء تقف حائلا دون دخول أغلب المعاهدات حيز التنفيذ.

[1] طالب عوض، عامر باكير،التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية، الجامعة الأردنية، 2008، ص8.

- **سقف أداء الاتحاد** :والعائد إلى الخلافات بين دول الاتحاد حول نصيب كل منها من مؤسساته، وعدم إحساس شعوب المنطقة بعائد ملموس كتسهيل إجراءات التنقل بينها، وإلغاء التأثيرات، وإقامة المشاريع.

2-معوقات التبادل التجاري من الناحية الاقتصادية

- **هيكل الصادرات والواردات لدول المنطقة** :تركيز الصادرات المغاربية في المواد الأولية كالبترول والقطن والفوسفات والغاز والحديد ...الخ والتي لها أسواقا استهلاكية مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأسواق هي أكبر حجما وأكثر قدرة على دفع قيمة هذه الصادرات إما نقدا أو بالعملات القابلة للتداول أو التحويل، أو عينا لامتلاكها سلعا كثيرة متنوعة ومتطورة تستوردها[1]
- **استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على الطابع الأفقي** :إذ يستحوذ الاتحاد الأوروبي عل حوالي 73 %من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، حيث تستورد تونس 72%من وارداتها من الاتحاد الأوروبي، وتصدر 78%من صادراتها إليه، وتستورد الجزائر 58 %من وارداتها منه وتصدر إليه 62 %من صادراتها، وبالنسبة لموريتانيا أيضا فإن نصف مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.
- **ضعف الأداء الاقتصادي**:كان ضعف الأداء الاقتصادي من العراقيل التي حالت دون المنطقة من الجانب الإيجابي للعولمة، أن نمو التجارة العالمية زاد بنسبة 8 %سنويا فيما لم تتجاوز التجارة المغاربية مع الخارج % 3، كما أن حصتها من تدفق الاستثمارات الأجنبية ظلت ضعيفة، مقارنة بمناطق أخرى عبر العالم.
- **عدم تجانس التشريعات الاقتصادية** :ولا شك أن عدم تجانس التشريعات يحد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة في المتوسط 2.5 %من الناتج الإجمالي بسبب إغلاق الحدود وضعف التجارة البينية "وأضاف رئيس الاتحاد المغاربي لأرباب العمل، على هامش ندوة عن الاتحاد في تونس، أن مشاكل المغرب العربي تبدو بسيطة مقارنة مع ما شهدته القارة الأوروبية في الماضي نحن في الذكرى العشرين لقيام الاتحاد ولكن للأسف، ما زلنا نتحدث عن القوانين والمعاملة بالمثل، في فتح أو غلق الحدود.

[1] طالب عوض، عامر باكير، مرجع سابق ص11-12.

- **ضعف الاستثمار المغربي** :مازال الاستثمار المغاربي يعاني من ضعف جاذبية الاستثمارات المغاربية البينية بل إن معظم الاستثمارات المغاربية المشتركة رغم ضآلتها تتجه إلى قطاعات غير منتجة للسلع القابلة للتجارة البينية، بل تتجه أكثر للتسوق المحلي، وبالتالي لا تساهم في نمو التجارة المغربية البينية، الأمر الذي جعل تيار الاستثمارات المغاربية المشتركة لا يقابل بتيار سلعي متبادل، وبالتالي يؤدي إلى ضعف استفادة التجارة البينية من هذه الاستثمارات.
- **ضعف الخدمات التسويقية**:دون أن ننسى أن مشكلة الدول العربية هي مشكلة بنيوية متعلقة بضعف وتخلف القطاعات الإنتاجية، وذلك فمبدأ تحرير التجارة بينها لا يعني لها الكثير لأنها تصدر منتوجات متماثلة وذلك قد ً يكون محفزا لزيادة التبادل بين الدول العربية نظرا لتماثل الأذواق وبعض العادات والتقاليد بين العرب فنرى أن العلاقات تفوق بكثير العلاقات العربي.

خلاصة الفصل:

إن الأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع أبرزت على أن العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية الاقتصادية تكمن في فهم الدول الترتيبات التكامل الاقتصادي والذي يتم في الغالب نحو زيادة التعاون بين المناطق أو الأقاليم ومعنى آخر تكمن في مدى تطور التجارة البينية. لذا كان أحد أسباب ضعف التجارة البينية في الدول النامية بين تكتلاتها هو تبني إستراتيجية إحلال الواردات حفاظا على مواردها المالية وتحسين ميزانها التجاري بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية وسوء إدارة وتسهيلات الموانئ وضعف شبكة الاتصالات والمواصلات وشبكات الطرق المختلفة والتي كلها تحد من إمكانية التوسع في التجارة الإقليمية. علاوة على ذلك فإن ترتيبات التكامل الاقتصادي الاتفاقيات التجارية الإقليمية) هي ليست في ذاتها جيدة أو سيئة وأن أثارها على اقتصاديات دول العالم يعتمد على دوافع تشكيلها والطريقة التي تشكلت بها وكيف تتحول مع مرور الوقت.

الفصل الثاني

تجربة دول اتحاد المغرب العربي

تمهيد:

سعت الدول المغاربية لتشجيع التجارة الخارجية بشكل عام ومبادلاتها البينية بشكل خاص، باعتبار هذه الأخيرة من المؤشرات الهامة التي تعكس لنا واقع التعاون الاقتصادي في أي منطقة من مناطق العالم، ولهذا أصبح تنظيم هذا التبادل وخلق الأرضية المناسبة لتفعيله أكبر من ضرورة، غير أن المتتبع لتطورات التبادلات التجارية البينية لدول اتحاد المغرب العربي يلتمس وجود فجوة كبيرة بين ما خطط له من أهداف وبين ما تحقق على أرض الواقع، بسبب ما تعرضت له هذه التبادلات من معوقات. تتجلى أهمية الدراسة في كون منطقة اتحاد المغرب العربي منطقة تحمل العديد من المزايا والخصائص التي تؤهلها لإقامة تبادل تجاري بيني في المنطقة في مختلف الهياكل السلمية المغاربية من أجل رفع معدلات النمو في مختلف المتغيرات الاقتصادية. كما تهدف الدراسة لمعرفة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية، وإلقاء الضوء على واقع التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغرب العربي وتبيان معوقاته وكذا محاولة الوصول إلى سبل مواجهتها.

المبحث الأول: اتحاد المغرب العربي

سوف يتم تناول في هذا المبحث اتحاد المغرب العربي كما يلي:

المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي (اتفاقية إقليمية عربية)

تم إنشاء اتحاد المغرب العربي من خلال اتفاقية مراكش (المغرب) التي عقدت في 17 فيفري 1989 بين قادة بلدان المنطقة الجزائر المغرب تونس ليبيا موريتانيا)، ويتربع هذا التجمع على مساحة إجمالية تقدر ب 6054357 كم^2. أي ما يمثل 16% من المساحة الإجمالية لإفريقيا، ويتميز المغرب العربي عن غيره من التجمعات الأخرى بحدود جغرافية محددة حيث يحده كل من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، ونفس الحضارة العربية الإسلامية والتاريخ والعادات والتقاليد ونفس الثقافة.[1]

-أهداف انشاء اتحاد المغرب العربي: تشير المادة الثانية من معاهدة انشاء اتحاد دول المغرب العربي إلى أهدافه والمتمثلة في[2]:

- تثمين أواصر الأخوة التي تجمع الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- اتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين الدبلوماسية منها والدفاع والثقافة وخاصة الاقتصادية وذلك بتحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يجب من وسائل لذلك، خاصة انشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا المجال.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال فيما بينها.

وتجدر الاشارة إلى أن اتفاقية مراكش المنشئة لاتحاد دول المغرب العربي تضمنت 19 مادة توجد منها 10 مواد كاملة مخصصة لتنظيم وهياكل عمل الاتحاد.

[1] محمد الشريف منصوري، امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 118

[2] سامي حقيقي حاتم الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2015 ص 218

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي

تمتلك دول المغرب العربي مقومات تجعلها قادرة على تحسين قدراتها التنظيمية والرفع من قدرات اقتصاداتها الإنتاجية، وبما يمكنها من الاستخدام الأمثل لمواردها وامكانياتها، وبالتالي إنشاء فرص العمل الشريف لمواطنيها، والرفع من مستوى معيشتهم وتحقيق معدلات نمو مناسبة تفوق معدلات نموها السكاني بما يكفل إزالة الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة في أقرب الآجال، إضافة إلى وحدة اللغة والدين والإرث الثقافي والحضاري الذي يشكل الوجدان المشترك لهذه الأمة، وفيما يلي بعض مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي[1]

- استحواذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة فالجزائر وليبيا تمتلكان احتياطات هائلة من النفط والغاز، حيث تمتلك الجزائر لوحدها أكبر سابع احتياطي للغاز في العالم وثاني أكبر مصدر له. وتمثل الدولة رقم 14 في قائمة أكبر ملاك الاحتياطي العالمي، كما تمتلك إلى جانب كل من تونس والمغرب امكانيات زراعية ورعوية لا بأس بها وامكانيات سياحية معتبرة، وتمتلك موريتانيا الفوسفات والحديد .
- الكثافة السكانية لدول المغرب العربي والتي تبلغ حوالي 120 مليون نسمة حاليا ويرتقب أن تصل إلى 190 مليون سنة بحلول سنة 2025 مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة، ويخلق الظروف المواتية القيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم والمزايا النسبية.
- المداخيل النقطية المعتبرة لدول المغرب العربي المنتجة للنفط (الجزائر وليبيا). يجب الاستفادة منها في تنمية المنطقة، وعم تشابك نسيجها الاقتصادي والصناعي والبشري بدلا من تكديسها في مصارف عالمية وتدويرها الأسواق أخرى وتبذيرها في أنماط استهلاكية ترفيهية، ومحاولة استخلاص الدروس للاستفادة من الوفورات النفطية في المستقبل.
- الاستقرار الملحوظ في الأوضاع الاقتصادية الكلية الذي حققته أغلب الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة، استقرار سعر الصرف فوائض على مستوى موازين المدفوعات معدلات التضخم منخفضة وبالتالي ملاءمة الظروف لتحقيق التكامل الاقتصادي.

[1] سامي حقيقي، مرجع سابق، ص 218.

المطلب الثالث: برامج اتحاد المغرب العربي

تتمثل برامج اتحاد المغرب العربي في[1]:

- تبني برامج وخطط تكاملية متدرجة تعطي الأولوية للقطاعات ذات الأهمية كالزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والاستثمار والخدمات الاجتماعية.
- الاسراع بإنشاء منطقة التبادل الحر المغاربية.
- التنسيق والتكامل مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم في السنوات الأخيرة التركيز على انشاء آلية لمحاولة فض النزاعات والاتفاق على قواعد المنشأ التفضيلية، وتخفيف القيود غير الجمركية، كما يجري توحيد السياسات الجمركية في إطار إقامة مشروع اتحاد جمركي عربي بحلول عام 2020.
- تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية خاصة ما تعلق منها بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي والإصلاح الضريبي والجمركي، وتحرير رأس المال.
- توحيد المعايير والمقاييس والمواصفات الصناعية والتنسيق بين المراكز المختصة، والاستفادة من الخبرة الدولية، لضمان جودة تنافسية السلع المنتجة بالبلدان المغاربية.
- الاسراع باستكمال شبكة الطرق البرية، وتدعيم الشحن الجوي والاسراع باتخاذ ترتيبات ملاحية فعالة تكفل نقل السلع المغاربية في مواعيدها المناسبة.
- وجود آليات عادلة ونزيهة وسريعة لفض النزاعات تتسم بالسرعة والفعالية والالتزام بتطبيقها، والانضمام الاتفاقيات التحكيم الدولية.
- تبني مواقف وسياسات موحدة تجاه التجمعات الاقليمية الأخرى بما يضمن المصلحة المشتركة في الاستفادة منها لصالح بناء صناعات تصديرية متقدمة قادرة على منافسة الأسواق العالمية.
- فصل السياسة عن الاقتصاد والتعامل مع الشأن الاقتصادي بحيادية تامة بعيدا عن الإيديولوجيا. والمصالح الشعوبية الضيقة، وترسيخ ثقافة إيجابية لإدارة الخلافات والأخذ بعين الاعتبار موقع المغرب العربي، وموارده وإمكانية وطموحات شعبه، واستشراف مستقبله.

[1] على بودلال، تجربة التكامل الاقتصادي الدول اتحاد المغرب العربي تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، مجلة التكامل الاقتصادي. العدد 2 0 جامعة أدرار جوان 2014، ص 14-15

المبحث الثاني: تكلفة تكامل دول المغرب العربي

سوف يتم تناول في هذا المبحث تكلفة تكامل دول اتحاد المغرب العربي كما يلي:

المطلب الأول: المؤشرات المشتركة لدول اتحاد المغرب العربي

بالنظر للخصائص التي تتميز بها دول المغرب العربي والتركيبة البشرية المتقاربة والموقع الاستراتيجي الممتاز الذي يعتبر ورقة رابحة يمكن أن يلعبها المغرب العربي إذا عرف ثقلها على المستوى العالمي، فكل دول العالم تريد ايجاد أسواق لتفادي كساد سلعها ولا تجد سوق متوسطية، وما يميزها من المعايير في المستوى الثقافي والمهني والاقتصادي أحسن من مثيله في الدول المتخلفة، أما جهة النظر الاحتياجات الدول المغاربية للغرب كما ونوعا، ومع تزايد السكان وما ينتج عنه من ارتفاع كلفة اشباع الحاجات ومنها الغذائية والتي يمكن تغطيتها دون اللجوء إلى الغرب واقتضى الطلب سنة 2020 تحقيق 80% من الكفاية الغذائية والدول المغاربية لم تتجاوز 50%، وهو ما شكل تهديدا كبيرا يستدعي استصلاح الكثير من الأراضي الزراعية المهمشة وتوسيعها، وزيادة الاتفاق العمومي على التعليم، وتكوين الإطارات والذي يعتبر اللبنة الأساسية للنهوض بمختلف القطاعات.

وتتسم بعض الدول المغاربية بوفرة مالية عالية، حيث قدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2021 بحوالي 5687 دولار في الجزائر و4414 دولار بتونس، و3238 دولار بالمغرب، و2753 بليبيا، و1216 بموريتانيا[1].

كما يتضح أن حجم التشغيل في دول المغرب العربي في تزايد مستمر حيث يفوق حوالي 45 مليون. ويبلغ الطلب الإضافي نحو 2 مليون سنويا، مع العلم أن تكاليف توفير منصب شغل واحد تتطلب 3 آلاف دولار في القطاع الزراعي و30 ألف دولار في القطاع الصناعي أو الخدماتي، فكم يتطلب توفير الأموال التغطية الطلب الجديد؟ ضف إلى ذلك حجم الاستثمارات الواجب تمويلها لإشباع الحاجات السكانية والمرافق الملحقة.

وإذا نظرنا إلى الدول المغاربية ككل نجد أنها تتمتع بسوق كبيرة، وعليه سيؤدي التكامل الاقتصادي بينها إلى اتساع حجم هذه السوق أمام المشروعات في كل بلد بما يسمح بالاستفادة من وفورات الحجم ووسائل الانتاج الحديثة في مجال تخفيض التكاليف بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية

[1] صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 من 32

من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو الخدمة التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو تنافسية، والقضاء على احتكار مشروع معين السلعة معينة، وذلك لظهور العديد من المشروعات الإنتاجية ذات الكفاءة في إنتاج هذه السلعة. ولقد عرفت السنوات التالية لتأسيس الاتحاد المغاربي تطورا هاما في مجال العلاقات الاقتصادية، واتضح ذلك من خلال اجتماع مجلس وزراء الخارجية في ديسمبر 1990، الذي وضح فيه المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي، والتي تم التصديق عليها من قبل مجلس الرئاسة الذي اجتمع في ليبيا في 10 و11 مارس 1991، وحددت تلك المحاور في ثلاث نقاط رئيسية وهي[1]:

- منطقة التبادل الحر: تهدف إلى رفع الحواجز الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الاتحاد، وكان من المفروض تحقيق ذلك قبل عام 1992.
- اتحاد جمركي هدفه توحيد النظام الجمركي في الدول الأعضاء، وبالتالي توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الخمس من جهة وبين الدول الأخرى من جهة أخرى، وكان من المفروض التوصل لذلك قبل سنة 1995 إلا أنه لم يتحقق.
- الاندماج الاقتصادي المغاربي من خلال توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالتركيز على الأولويات التالية:
  - التعاون في كل المجالات ذات العلاقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من انتاج الغذاء.
  - اقامة المشاريع المشتركة بين بلدان المغرب العربي لدفع حركة التنمية والتكامل المغاربي والوصول إلى خطوات متقدمة.
  - التنسيق بين السياسات الضريبية والاستثمارية تنمية الموارد البشرية.

المطلب الثاني: عراقيل اقامة تكامل اقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي

إن فشل تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي يستجيب لتحقيق تطلعات شعوب المنطقة، يدفع للبحث عن العراقيل التي تقف أمامه، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الصعوبات:

1-صعوبات ذات طابع سياسي

لا شك في أن الهزات التي عرفتها العلاقات السياسية بين دول المغرب العربي كان لها النصيب الأكبر في تعطيل مشروع التكامل الاقتصادي بينها، وذلك للأسباب التالية:

[1] عيسى حامد محمد الفارسي التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي واقعه مقوماته معوقات قيامه الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية، ماي 2004 جامعة سطيف الجزائر 2004 ص398

- اختلاف الأنظمة السياسية في الدول المغاربية: وتعد أهم معوقات الدخول في أي نشاط مشترك يؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي التي مرت ببعض الهزات فيما يتعلق بالعلاقات السياسية، كون هذه الأنظمة تضع المصلحة الفردية الآنية على حساب المصلحة القومية الحضارية بعيدة المدى.
- ضعف الإرادة السياسية: لا يتحقق التكامل الاقتصادي المغاربي إلا إذا توفرت الإرادة السياسية المغاربية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ الخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب الأمر التفاهم السياسي خاصة في مجال القضايا الحساسة.
- قضية الصحراء الغربية: تعد قضية الصحراء الغربية من أهم الأسباب التي عرقلت قيام تكامل مغاربي وأدت إلى تدهور العلاقات الجزائرية المغربية، الأمر الذي انعكس سلبا على مشروع التكامل، وطلب المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب قضية الصحراء الغربية.
- قضية لوكاربي والحضر المفروض على ليبيا أدى التزام دول الاتحاد بالقرارات الدولية إلى بروز خلاف داخل الاتحاد، ووصل إلى حد رفض ليبيا تسلم رئاسة المجلس من الجزائر سنة 1995 احتجاجا منها على التزام الدول الأعضاء بالحضر الجوي الدولي المفروض عليها.
- الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر عرفت الجزائر خلال فترة التسعينيات أزمة كان لها الأثر السبي على مسار التكامل في أوجه مختلفة، حيث كانت تترأس المجلس في تلك الفترة وبالتالي كانت منشغلة بأوضاعها الداخلية، كما تخوفت الدول الأخرى من انتقال الأزمة إليها وعدم قيام تكامل مغاربي بدون الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي في المنطقة.

2-العراقيل ذات الطابع الاقتصادي

يعاني قيام تكتل اقتصادي مغاربي من الصعوبات التالية[1]:

- ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي رغم عوامل التقارب بين دول اتحاد المغرب العربي، إلا أن حجم التبادل التجاري بينها يبقى ضعيف جدا والذي لا يتجاوز في أغلب الحالات 03% من حجم المبادلات مما يشكل عائقا في إقامة هذا التكامل.
- التبعية الاقتصادية للخارج وخاصة الاتحاد الأوروبي. حيث تشير الدراسات إلى أن ثلثي مبادلات الدول المغاربية مرتبطة معه، كما أن الاقتصاديات المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية من خلال هيمنة هذه الأخيرة على الأسواق المغاربية.

[1] Kharbachi Hamid et autres, analyse synthétique 1 critique du partenariat. Euro maghrébin, revue des sciences économiques, université de Sétif, N 04, 2005, p37.

- التباين في السياسات والأنظمة الاقتصادية وتخلفها: يعتبر معوقا لإقامة تكتل اقتصادي مغاربي فتونس والمغرب وموريتانيا كانت تتبع سياسات اقتصادية ليبرالية، في حين أن الجزائر وليبيا كانت تتبع سياسات اقتصادية موجهة قبل أن تقوم بتحرير اقتصادها. كما أن تخلف اقتصاديات هذه الدول يعتبر من العوامل المعرقلة لإقامة تكامل اقتصادي مغاربي

3-المعوقات ذات الطابع المؤسساتي

تمثل هذه المعوقات عقبة حقيقية في تحقيق التكامل المغاربي، حيث وضعتها الدول الأعضاء خلال معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي، وهذه العراقيل في الواقع نابعة من طريقة صياغة هذه المعاهدة والتي جعلتها عرضة لكل الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء، وانعدام الثقة المتبادلة جعل كل دولة متحفظة جدا مما حرم اتحاد المغرب العربي من الارتقاء لمستوى حقيقي من التكامل الاقليمي، كما أن التحجج بمبدأ السيادة الوطنية وغياب أي رؤية استراتيجية، وقلة التجربة في مسائل معينة كلها عوامل أدت إلى اعتماد مبدأ التصويت بالإجماع حسب المادة (06)، رغم أن هذه الدول هي عضو كذلك في الجامعة العربية وتعرف مدى عرقلة المبدأ لنشاط الاتحاد، غير أن ذلك لم يمنع من اعتماده كما أن أي تعديل لاتفاقية مراكش يجب أن يحظى بموافقة الدول الخمس الأعضاء حسب المادة (18) وأن هذه القاعدة المعرقلة تم اتباعها بقاعدة أخرى مكملة تشترط التصديق على الاتفاقيات من قبل كل الدول الأعضاء قبل البدء في تنفيذها، وهو ما أدى إلى توقيع 36 اتفاقية مشتركة، خمسة فقط منها دخلت حيز التنفيذ.[1]

لذا نرى كباحثين أنه بدون تجاوز هذه الصعوبات لا يمكن قيام اتحاد المغرب العربي. وعليه يجب التفكير في اعادة النظر في استراتيجية بناء الاتحاد ومحاولة اتخاد التدابير اللازمة لتجاوز هذه الصعوبات أو التقليل من حدتها.

المطلب الثالث: تحديات ومستقبل تكامل اتحاد المغرب العربي

1-تحديات تكامل اتحاد المغرب العربي

يواجه اليوم تكامل اتحاد المغرب العربي تحديات تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية، والتي يمكن أن تلعب دورا حاسما في تحديد مستقبله. وبالإضافة للتحديات الداخلية التي تواجه هذا التكامل.

توجد تحديات خارجية يمكن حصرها فيما يلي:

- **الشراكة الأورومتوسطية:** سارعت أغلب دول المغرب العربي خاصة تونس والمغرب ثم الجزائر إلى توقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بصفة منفردة، وهذا في ظل أوضاعها الداخلية التي

[1] Abdennour benanter, comment expliquer un dispositif de blocage ou Maghreb, séminaire international sur la sécurité et de défense dans le méditerrané les conflits régionaux et les stratégies de sécurité: 01 et 02 décembre 2008, Barcelone, p109

تعكس تنامي الإختلالات وتطور الأزمات في محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية بإضعاف سيادة الدول النامية ومنها الدول المغاربية الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي وقلل من قدرتها في تحقيق المكاسب من تلك الاتفاقيات مما جعل هذه الأخيرة غير متكافئة لكون موازين القوى كانت في غير صالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت مفاوضات منفردة مع دول الاتحاد الأوروبي المجتمعة، والتي تتحرك كتكتل اقتصادي معزز بمنظومة مؤسسية وسياسية وأمنية مشتركة[1].

- **المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في النظام التجاري الدولي:** توجد أربع دول مغاربية من بين 9 دول عربية فقط وقعت على الوثيقة النهائية لجولة أورغواي منها ثلاث دول مغاربية تعتبر عضوا في المنظمة العالمية للتجارة وهي تونس المغرب وموريتانيا، في حين لا تزال الجزائر تتمتع بصفة عضو مراقب تمهيدا لانضمامها لهذه المنظمة، بينما لاتزال ليبيا خارج إطار المنظمة.

وقد ينجر عن هذا الإنضمام بعض الآثار التي قد تتعرض لها اقتصاديات المغرب العربي، وبحكم الأوضاع الحالية لهذه الاقتصاديات يكون أغلبها ذات طابع سلبي، في حين قد يعتبر إيجابيا إذا ما وظف توظيفا رشيدا. وتم التعامل معه بمراعات المنافسة العامة وما تتطلبه من قواعد انتاجية كبيرة وطاقة هائلة، قد يعجز كل قطر مغاربي عن انجازها بمفرده في حين يبقى ذلك ممكنا في ظل الإطار المغاربي وهو ما يجعل التعامل مع المنظمة العالمية للتجارة وما صاحبها من إجراءات يمثل تحديا آخر يضاف إلى التحديات الأخرى[2].

- **مشروع الشرق أوسطي:** هو مشروع سياسي باليات اقتصادية. قام على فكرة أن أحسن السبل تؤدي إلى الهدف بأقل تكلفة، حيث سبق للمجموعة الأوروبية أن اقترحت انشاء ما يسمى بسوق المشرق والتي تتألف من مصر، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، وسوق المغرب تتألف من المغرب الجزائر، تونس، على أن تنشأ رابطة داخلية بين هاتين السوقين، وسوق الاتحاد الأوروبي، وهو تمهيدا لما يسمى حاليا الشراكة الأورو متوسطية.
- **الأزمة الاقتصادية العالمية:** لقد كان للوضعية الاقتصادية لدول المغرب العربي دور كبير في تأثر هذه الدول بالأزمة العالمية رغم كونها غير مرتبطة إلى حد ما بالمصارف والأسواق المالية العالمية. وتتأثر الدول المغاربية بالأزمة خاصة في ظل دخول الاتحاد الأوروبي الشريك الأول لدول المنطقة في قلب الأزمة، وهو ما يلقي في ظلاله السلبية على علاقاته الاقتصادية بالدول المغاربية، كما هو

[1] صبيحة بحوش مرجع سبق ذكره ص 310-311

[2] محمد الأمين ولد أحمد جدو اثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكية التكامل الاقتصادي في دول المغرب العربي مجلة المستقبل العربي العدد 200 مركز دراسات الوحدة العربية بيروت جوان 2001، ص 30-31

الحال القطاعات السياحة والصادرات والاستثمارات الخارجية لاسيما وأن أغلب دول المغرب العربي في حركية دائمة واقتصادها منفتح على المحيط الإقليمي والدولي. [1]

" يمكننا القول أن على دول اتحاد المغرب العربي إذا أرادت أن تحق الاندماج الاقتصادي بينها عليها أن تساير هذه التحديات وتواكب التطورات الاقتصادية العالمية بما يتماشى وطبيعة اقتصاداتها.

2- مستقبل التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي

توجد ثلاث سيناريوهات لمستقبل التكامل الاقتصادي للدول المغاربية[2]:

- **السيناريو الأول:** استمرار الاتحاد في صيغته الراهنة والتزام الدول الأعضاء مسارات انفرادية في غياب التنسيق والانسجام في السياسيات المتبعة، وهذا السيناريو هو الأقوى احتمالا خاصة مع استمرار الدول الأعضاء في اقامة ترتيبات أمنية واقتصادية مع الخارج كالاتحاد الأوروبي والوم والتركيز في تحقيق هذه الأولوية، ويتضح أن الاتحاد ربما قادر على استمرار صيغته الراهنة والتي تتمثل في اللقاءات على المستوى الرسمي، والخروج بصيغ عامة فضفاضة في الوقت الذي لا يمثل ذلك إلزاما لدول الاتحاد.
- **السيناريو الثاني:** حل الاتحاد وهو أمر وارد في ظل الاختلالات السياسية والاستراتيجية وبالخصوص قضية الصحراء الغربية، وتوتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، وعندما تصل الأمور لانسحاب دولة أو أكثر من دول الاتحاد، فضلا عن استمرارية حمود الاتحاد واستمرار الأوضاع الراهنة قد تدعم ذلك، لكن حل الاتحاد لا يمنع من استمرار اللقاءات أو التعاون الثنائي أو الثلاثي بين دوله، وربما لا يمثل حل الاتحاد قضية كبيرة لدى المجتمع المغاربي بحكم اخفاقه في مواجهة التحديات الكبيرة.
- **السيناريو الثالث:** وهو الاتجاه نحو الاندماج والوحدة لدول الاتحاد وهو أبعد احتمال، وبالتالي يستجيب المغرب العربي للتحديات المطروحة، وهناك دوافع تدعو للإسراع لهذا التحول[3]:

---

[1] تداعيات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون ودول المغرب العربي افتتاحية العدد مجلة شؤون خليجية مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية القاهرة، 2000، ص 75

[2] كراردي اسماعيل أفاق التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي. www.politics-dz.com/threads/faq-altgrb-alikam-a18h :21/03/2024

[3] عادل مساوي عبد العال حامي الدين المغرب العربي التفاعلات المحلية والاقليمية والإسلامية مجلة البيان، التقرير الرابع، الرياض. السعودية، ديسمبر 2010 ص ص 15، 16

- أصبحت التكتلات الكبرى من سمات الاندماج في العالم المعاصر الذي تتحكم فيه العولمة، وانخراط دول العالم في سياق اقتصادي واحد، مما يعني أن التكتل أصبح ضرورة اقتصادية حتمية.
- انخراط دول الاتحاد مع دول الشراكة الأور متوسطية وفي اتفاقيات التبادل الحر بشكل منفرد من شأنه أن يزيد في اضعاف اقتصاديات دول المنطقة، مما يفرض عليها التنسيق والاندماج من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب والنتائج الإيجابية، وتعزيز قدرتها التنافسية وموقعها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها.

وهناك أسباب أخرى واقعية تدعو دول المنطقة للتنسيق والإندماج وبلورة سياسات مشتركة المواجهة العديد من التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة والتصحر، وفق رؤية مغاربية تراعي بالدرجة الأولى مصالح شعوب المنطقة.

خلاصة الفصل

إن تحرير التجارة الخارجية يعزز المنافسة بين الدول ويقدم فرص لتحقيق المكاسب القدرة على الإنتاج والتسويق وتتمتع بكفاءة عالية، مما يمكنها من استقطاب الاستثمارات الأجنبية ذات العائد الاقتصادي المرتفع.

ففي ظل هذه المعطيات تجد دول اتحاد المغرب العربي التي تعتمد على النفط كمورد رئيسي للدخل الجزائر وليبيا وبعض الصادرات الزراعية والبحرية – تونس المغرب، موريتانيا نفسها أمام صراع اقتصادي وتجاري يتطلب منها مواجهته، لذا تحتاج اقتصاديات هذه الدول إلى إعادة هيكلة بما يضمن لها تنويع مصادر الدخل والإنتاج وكذا تنمية وتعزيز قدرتها التنافسية لمنتجاتها المحلية في اسواقها المحلية حتى تتمكن من النفاذ إلى الأسواق الدولية وتحقيق فوائض في موازين مدفوعاتها، عموما يبقى التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغرب العربي ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المناسب الذي يعرفه التطور التجاري والاستثماري في العالم، فلا تزال اتفاقيات الاتحاد تعرف جمودا وتحتاج لمن يدفع بها نحو التطبيق وإقامة منطقة تجارة حرة تمهد لبناء فضاء مغاربي يحقق لها النمو الاقتصادي ويرفع من مستوى تبادلها التجاري البيني والخارجي.

الفصل الثالث

الدراسة الوصفية للتجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي

تمهيد:

التعاون التجاري يعتبر عنصراً أساسياً في عملية التكامل الاقتصادي بين الدول، ويمثل بوابة لتعزيز التكامل في القطاعات الاقتصادية الأخرى. إذ يساهم التعاون التجاري في تعزيز التبادل الاقتصادي بين الدول، وتحسين استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وتوسيع قاعدة الأسواق للمنتجات والخدمات.

كذلك يمكن للتعاون التجاري أن يسهم في تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول المتعاونة، وهو ما يعزز من فعالية التكامل الاقتصادي ويخلق بيئة ملائمة لتدفق الاستثمارات والتبادل التجاري بشكل أكبر. في النهاية، يمكن أن يؤدي التعاون التجاري إلى التكامل التام أو الاندماج الاقتصادي بين الدول، مما يعزز النمو الاقتصادي ويعمق الروابط الاقتصادية بينها.

المبحث الأول: التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي

سوف يتم تناول في هذا المبحث التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي كما يلي:

المطلب الأول: وزن التجارة البينية للدول في التجارة الخارجية

إن الأهمية النسبية للتجارة البينية لدول التحاد المغرب العربي في التجارة الخارجية متواضعة فهي تمثل في المتوسط نسبة 2.75% تقريبا من قيمة التجارة الخارجية خلال الفترة (2019-2022) وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 2: وزن التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي في التجارة الخارجية (2019-2022) (مليون دولار)

	2019	2020	2021	2022
إجمالي التجارة البينية	5187	5857	5597	6315
الصادرات البينية	2731	2415	2847	2096
الواردات البينية	2456	3436	3468	3501
إجمالي التجارة الخارجية	255897	257174	280328	296446
إجمالي الصادرات	80282	71034	119241	154265
إجمالي الواردات	135390	112373	94781	101798
نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية	2.77	2.89	3.03	3.72

المصدر: من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023

تعكس النسب الموضحة في الجدول السابق الحجم المتدني للتجارة البينية لدول الاتحاد، حيث لا تتجاوز 64 من نسبة التجارة الخارجية لدول الاتحاد خلال الفترة (2019-2022) تراوحت الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الخارجية بين أدنى نسبة 2.77% سنة 2019 بقيمة قدرها 2.73 مليار دولار مقابل 255.9 مليار دولار كقيمة للتجارة الخارجية الإجمالية، ونسبة أقصاها 3.72% سنة 2022 بقيمة قدرها 63.15 مليار دولار مقابل 296.4 مليار دولار كقيمة للتجارة الخارجية الإجمالية.

كما يوضح الجدول مدى تأثر كل من التجارة الخارجية والتجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي بتدهور أسعار النفط العالمية، حيث انخفض حجم التجارة الخارجية من 296446 مليار دولار سنة 2022 إلى 225 مليار دولار سنة 2019 في نفس الفترة ارتفعت التجارة البنية من 63.15 مليار دولار سنة 2022 إلى 51.87 مليار دولار أي بعد تجاوز ازمة كورنا covid19.

والشكل التالي يوضح لنا مدى التباعد بين التجارة البينية والتجارة الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي:

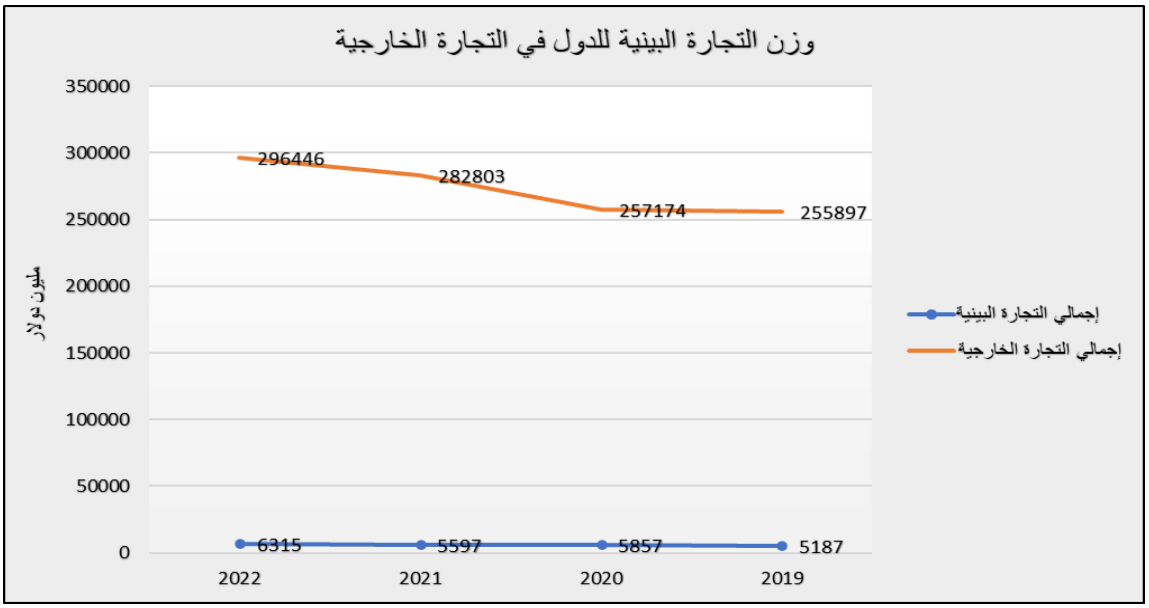

الشكل رقم1: تطور التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي مقارنة بالتجارة الخارجية (مليون دولار)

المصدر: من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023

المطلب الثاني: المساهمة النسبية لدول اتحاد المغرب العربي في التجارة البينية

عرفت التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي مثلها مثل التجارة العالمية محطتين أساسيتين أثرنا على حجم التبادل التجاري، أزمة الكورونا 2019-2020، حيث تراجع الطلب في أسواق الصادرات العالمية ما بين 5% و10% نهاية سنة 2019 و2020 وواجهت التجارة العربية بصفة عامة عدة تحديات انتحتها الأزمة الاقتصادية والمالية، وتداعياتها على القطاعات المالية والإنتاجية والخدمية أما المحطة الثانية هي انخفاض أسعار النفط العالمية، حيث شهدت هبوطا دراماتيكيا من 115 دولار في جوان 2014 إلى اقل من 45 دولار في نهاية جانفي.2022

1 - الصادرات البينية

شهدت الصادرات البينية ارتفاعا من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2019-2022 حيث تراجعت من 8 مليار دولار سنة 2019 إلى 7 مليار دولار سنة 2020 لتصطدم بأزمة كورونا وما خلفته لتعود إلى 11 مليار دولار سنة 2021 وتسجل ارتفاع من سنة إلى أخرى حيث وصلت إلى 15 مليار دولار سنة 2022 حيث واصت ارتفاعها ويوضح الشكل التالي ذلك:

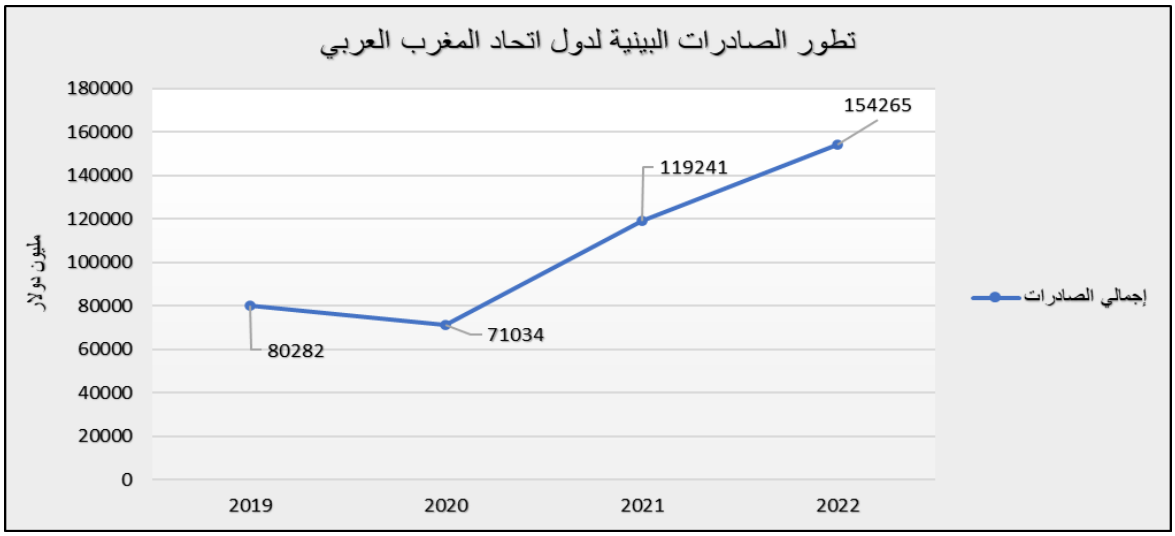

الشكل رقم 2: تطور الصادرات البينية لدول اتحاد المغرب العربي (2019-2022) (مليون دولار)

المصدر: من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023

بالنسبة للمساهمة النسبية لدول الاتحاد في الصادرات البينية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: الصادرات البينية لدول اتحاد المغرب العربي 2019-2022 (مليون دولار)

السنة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
2019	14958	3523	29479	29354	2968	80282
2020	13769	21932	9389	25663	281	71034
2021	16684	38637	27977	32592	3351	119241
2022	18782	65526	29583	34586	5788	154265

المصدر: من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023

تونس: احتلت المرتبة الثانية كأهم مصدر للدول خلال 2019 لتتراجع إلى المرتبة الثالثة خلال 2020، تراوحت نسبة مساهمتها بين حد أدنى 37.37% من إجمالي الصادرات البينية لسنة 2021 بحجم قدره 0.7 مليار دولار، وحد أقصى سنة 2022 بنسبة قدرها 28.52% حيث بلغ حجم صادراتها البينية 1.87 مليار دولار.

الجزائر: احتلت المرتبة الثانية خلال 2020 التفتك المرتبة الأولى خلال 2021 حيث تراوحت صادراتها البينية بين حد أدنى 3.86 مليار دولار سنة 2021 وبنسبة مساهمة قدرها 22.63%، وحد أقصى 6.55 مليار دولار سنة 2022 بنسبة قدرها 51.44% أي أنها ساهمت في أكثر من نصف الصادرات البينية لنفس السنة.

ليبيا: احتلت ليبيا المرتبة الأولى سنة 2019 ومنها التراجع إلى المرتبة الرابعة بداية من سنة 2020، هذا واضح من خلال تراجع صادراتها البينية من 0.93 مليار دولار سنة 2020 إلى 0.03 وهذا كله نتيجة للازمة السياسية التي عرفت ليبيا 2021، تراوحت صادراتها البينية بين حد أدنى قدره 2.79 مليار دولار سنة 2021 بنسبة حوالي 3% من إجمالي الصادرات البينية وحد أقصى 2.95 مليار دولار سنة 2022 بنسبة قدرها 12.33.

المغرب: كانت مساهمتها في الصادرات البينية ضعيفة مقارنة بوزنها في الاتحاد المغاربي، حيث تراوحت مساهمتها بين حد أدناه 2.93مليار دولار سنة 2019 بنسبة حوالي 6.84% من إجمالي الصادرات البينية وأقصاه 3.45 مليار دولار سنة 2022.

موريتانيا: تعتبر موريتانيا الحلقة الضعيفة في الصادرات البينية تراوحت نسبة مساهمتها في الصادرات البينية بين 0.29 مليار دولار سنة 2019، الى 0.57 سنة 2022 كأعلى نسبة.

2 – الواردات البينية:

سجلت الواردات البينية انخفاضا من سنة إلى أخرى خلال الفترة (2019–2022) حيث وصلت إلى 13.53 مليار دولار، وسرعان ما تراجعت إلى 11.23 مليار دولار سنة 2020 متأثرة بالأزمة الصحية كورونا 19، حيث تراجعت الواردات البينية في كل دول الاتحاد، حيث حققت الجزائر ارتفاعا نسبته 78.34% مقارنة بسنة 2019، حيث قامت بإلغاء الرسوم على السلع ذات المنشأ العربي، مما ساهم في تنشيط حركة تجارتها البينية والشكل التالي يوضح تطور التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي:

الشكل رقم 3: تطور الواردات البينية لدول اتحاد المغرب العربي (2019-2022) (مليون دولار)

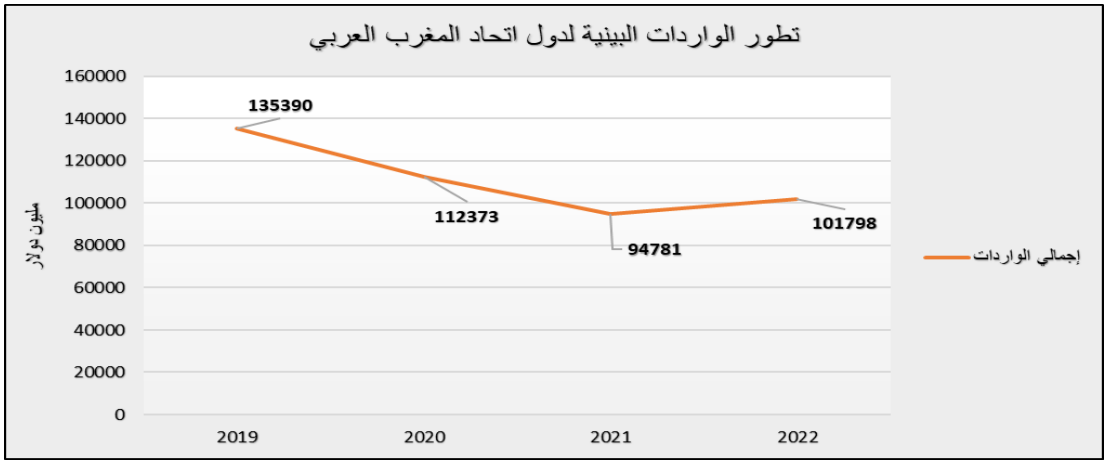

المصدر: من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023

تختلف نسب مساهمة دول اتحاد للمغرب العربي في الواردات البينية من دولة الى اخرى، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: الواردات البينية لدول اتحاد المغرب العربي (2019-2022) (مليون دولار)

السنة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
2019	21578	44323	15563	51053	2873	135390
2020	18307	35421	11860	44449	2336	112373
2021	22483	37405	15779	15779	3335	94781
2022	24225	38757	16844	17814	4158	101798

المصدر: من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023

بالنسبة لسنة 2022 احتل الجزائر المركز الأول كأكبر مساهم في الواردات البينية بنسبة قدرها 36.5% تبلغ قدره 3.87 مليار دولار المركز الثاني كان من نصيب تونس بنسبة 22.12% حيث بلغت وارداتها البينية 2.42 مليار دولار، جاءت المغرب في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها 16.86% من إجمالي الصادرات البينية بمبلغ قدره 1.78 مليار دولار، في المرتبة الرابعة ليبيا بنسبة 12.64% حيث شهدت وارداتها البينية معدلات نمو مرتفعة من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من 0.18 مليار دولار سنة 2020 إلى 0.55 مليار دولار سنة 2022 أي بمعدل نمو أكثر من 200، حيث يرجع ذلك إلى ارتفاع وارداتها من الجزائر والمغرب، حيث ارتفعت بالنسبة للجزائر سنة 2021 إلى 3.87 مليون دولار سنة 2022، بالنسبة للمغرب ارتفعت حوالي 1.78 مليار دولار مليون دولار لنفس الفترة، جاءت موريتانا في المرتبة الأخيرة بنسبة 11.88% وتبلغ حوالي 0.41 مليار دولار.

المطلب الثالث: اتجاه الصادرات ومصادر الواردات البينية لدول المغرب العربي

الجدول التالي يوضح اتجاه الصادرات ومصادر الواردات البينية لدول اتحاد المغرب العربي وذلك من خلال تبيين صادرات كل دولة اتجاه الدول الأربعة ومصدر واردات كل دولة من الدول الأربعة.

الجدول رقم 5: اتجاه الصادرات ومصادر الواردات البينية لدول المغرب العربي عام 2022. (مليون دولار)

	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
تونس		639.5	653.6	256.6	19.5	1569.2
• الصادرات		805.6	78.5	134.7	2.2	102.1
• الواردات						
الجزائر	1745.4		27.7	100.3	40.9	1914.3
• الصادرات	768.8		0.0	72.1	174.1	101.5
• الواردات						
ليبيا	88.5	124.0		41.6	23.0	277.1
• الصادرات	671.5	156.0		80.2	14.0	921.7
• الواردات						
المغرب	120	79.0	78.0		262.0	539.1
• الصادرات	310.0	167.0	100.0		3.0	580.2
• الواردات						
موريتانيا	0.8	0.1	0.8	1.8		3.5
• الصادرات	21.5	7.0	0.7	118.0		147.2
• الواردات						

المصدر: من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023

1 – الصادرات:

احتلت الجزائر المرتبة الأولى في الصادرات البينية كأكبر مصدر لباقي دول الاتحاد بقيمة بلغت نحو 1.91 مليار دولار، حيث كانت 46% منها موجهة حو تونس (1.03 مليار دولار)، تأتي المغرب في المركز الثاني بنسبة حوالي 43% من إجمالي الصادرات الجزائرية لدول الاتحاد بقيمة بلغت نحو 0.97 مليار دولار، تليها موريتانيا بنسبة 9.1%، تحتل ليبيا المرتبة الأخيرة من حيث الصادرات نحو دول الاتحاد المغرب العربي بنسبة بلغت 1.9%

تعتبر تونس ثاني مصدر لدول الاتحاد بقيمة بلغت نحو 1.5 مليار دولار، حيث كان النصيب الأكبر منها للجزائر بنسبة 43.6% من إجمالي الصادرات الموجهة لدول اتحاد المغرب العربي، احتلت ليبيا المركز الثاني بنسبة 40.8% الباقي موزع على كل من المغرب وموريتانيا بنسب بلغت 13.8% و1.7% على التوالي.

المركز الثالث كان من نصيب المغرب بصادرات إجمالية لدول الاتحاد بلغت حوالي 0.53 مليار دولار، كان النصيب الأكبر منها للجزائر بنسبة 40%، جاءت موريتانيا في المركز الثاني بنسبة 34.4% من إجمالي صادرات المغرب، تليها المغرب بنسبة 19.4%، بالنسبة لليبيا كان لها النصيب الأقل من الصادرات المغربية لدول الاتحاد حيث بلغت نسبتها حوالي 4.8%.

جاءت ليبيا في المركز الرابع حيث بلغت صادراتها لدول المغرب العربي قيمة قدرها 0.27 مليار دولار كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى تونس بنسبة 97.3% والباقي موزع بين كل من المغرب والجزائر بنسب بلغت على التوالي 1.86% و0.85% لكل منهما على الترتيب لم تتم أية مبادلات بين ليبيا وموريتانيا.

احتلت موريتانيا المركز الأخير حيث بلغت صادراتها لدول الاتحاد اقل من 0.03 مليون دولار، موزعة بين تونس (37.5) المغرب (37.5) الجزائر (25)، لم تكون هناك مبادلات بينها وبين ليبيا.

2 – الواردات:

احتلت ليبيا المركز الأول كأكبر مستورد من دول اتحاد المغرب العربي، حيث بلغ إجمالي وارداته البينية حوالي 0.92 مليار دولار، كانت الجزائر مصدرها الرئيسي بنسبة 83.76% في المركز الثاني تونس بنسبة 14.62% والباقي موزع بين كل من ليبيا وموريتانيا بنسب بلغت 1.5 و1% لكل منهما على التوالي.

تعد المغرب ثاني بلد مستورد من دول الاتحاد حيث بلغت وارداتها حوالي 0.580 مليار دولار، تعد تونس المصدر الرئيسي لوارداتها بنسبة بلغت 95.24%، تليها الجزائر بنسبة 4.76%، لم تستورد ليبيا من باقي دول الاتحاد.

جاءت موريتانيا كثالث بلد مستورد من دول الاتحاد، بواردات إجمالية بلغت 0.147 مليار دولار، مصدرها الرئيسي الجزائر بنسبة حوالي 68.17% من إجمالي الواردات التونسية من دول الاتحاد، تليها المغرب بنسبة 25.35% الباقي موزع بين كل من موريتانيا وليبيا بنسب بلغت حوالي 3.8% و2.66% لكل منهما على التوالي.

المركز الرابع كان من نصيب تونس بواردات إجمالية من دول الاتحاد بلغت نحو 0.102 مليار دولار، اذ تعتبر الجزائر المورد الرئيسي الموريتانيا بنسبة بلغت 57% من إجمالي وارداتها من دول الاتحاد، الباقي موزع بين كل من المغرب وتونس بنسب بلغت نحو 36.18% و7% لكل منهما على الترتيب.

تعتبر الجزائر الحلقة الأضعف في الواردات البينية لدول الاتحاد، بلغت وارداتها 0.101 مليار دولار، حيث تحتل تونس المركز الأول كأكبر مورد للجزائر من بين دول الاتحاد بنسبة بلغت 56.14%، تليها المغرب بنسبة 43% وكان نصيب كل من موريتانيا وليبيا في الواردات الجزائرية من دول الاتحاد ضعيفة جدا، حيث اقتسمتا بينهما نسبة 0.85% من إجمالي الواردات الجزائرية.

خلاصة الفصل

فيما يتعلق باتجاه الصادرات ومصادر الواردات البينية لدول المغرب العربي، يمكن ملاحظة أن هذه الدول تتبادل التجارة بشكل رئيسي مع بعضها البعض ومع الدول الأخرى في المنطقة، وتعتمد بشكل كبير على الصادرات والواردات البينية. تتضمن مصادر الواردات البينية لهذه الدول مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك المواد الغذائية، والمواد الخام، والآلات والمعدات، والمنتجات الصناعية، والخدمات اللوجستية، والخدمات المالية. من جهة أخرى، تشمل اتجاهات الصادرات البينية لدول المغرب العربي المنتجات الزراعية، والمنتجات الصناعية، والمواد الخام، والخدمات، والسلع الاستهلاكية. فيما يتعلق بالمساهمة النسبية لدول اتحاد المغرب العربي في التجارة البينية، تظهر هذه الدول كشركاء تجاريين مهمين في المنطقة، حيث تسهم بنسبة كبيرة في حجم التجارة البينية.

وأخيرًا، يتضح أن وزن التجارة البينية لدول المغرب العربي في التجارة الخارجية يعكس أهمية هذه الدول كشركاء تجاريين في الساحة الإقليمية والدولية.

الخاتمة

الخاتمة:

يُعدّ التكامل الاقتصادي والتجارة البينية بين دول المغرب العربي أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج الإقليمي، إذ أظهرت تجربة دول اتحاد المغرب العربي إمكانيات كبيرة لتعزيز التكامل الاقتصادي والتجارة البينية، لكن لا تزال هذه التجارة محدودة بسبب عدد من العوائق.

أثبتت الدراسة الوصفية التي قمنا بها العلاقة الإيجابية بين التجارة البينية والتنمية في دول اتحاد المغرب العربي، ولتعزيز التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي، تتطلب دول المغرب العربي جهودًا مشتركة من قبل حكوماتها للتغلب على العوائق التي تواجهها، وتشمل هذه الجهود إزالة الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وتحسين البنية التحتية للنقل واللوجستيات بما في ذلك تعزيز التكامل بين الاقتصادات الوطنية، ومنه الدور على تفعيل القطاع الخاص في تعزيز التجارة البينية ودعم الاستثمار المشترك والشراكات بين الشركات.

من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي والتجارة البينية، يمكن لدول المغرب العربي تحقيق العديد من الفوائد، كزيادة النمو الاقتصادي، خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى معيشة السكان، تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التكامل الإقليمي.

إنّ مستقبل التكامل الاقتصادي والتجارة البينية في دول المغرب العربي يعتمد على التزام حكومات الدول الأعضاء بإجراء الإصلاحات اللازمة وتعزيز التعاون فيما بينها، ومن بين اهم النتائج التي توصلنا لها في سبيل تعزيز التكامل الاقتصادي والتجارة البينية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج الإقليمي لدول المغرب العربي:

- تُعدّ التجارة البينية بين دول المغرب العربي محدودة مقارنة بالتجارة الخارجية مع باقي دول العالم.
- تتركز الصادرات البينية بشكل أساسي على المنتجات الأساسية مثل المواد الغذائية والمنتجات الصناعية.
- لا تزال الواردات من خارج المغرب العربي مهيمنة على احتياجات الدول الأعضاء.
- تُعدّ التجارة البينية أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج الإقليمي.
- أثبتت الدراسة الوصفية العلاقة الإيجابية بين التجارة البينية والتكامل الاقتصادي والتنمية في دول اتحاد المغرب العربي.

- تتطلب تعزيز التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي جهودًا مشتركة من قبل حكومات الدول الأعضاء.

اقتراحات وتوصيات:

- إزالة الحواجز التجارية:
  - خفض الرسوم الجمركية :بشكل تدريجي حتى الوصول إلى منطقة تجارة حرة كاملة.
  - إلغاء القيود غير الجمركية :مثل الحصص والرخص والمعايير الفنية غير المتناسقة.
  - تبسيط الإجراءات الجمركية :وتوحيدها عبر دول المغرب العربي.
- تحسين البنية التحتية للنقل واللوجستيات:
  - تطوير شبكات النقل البري والبحري والجوّي :لربط دول المغرب العربي ببعضها البعض بشكل أفضل.
  - تحديث البنية التحتية للموانئ :لزيادة كفاءة حركة التجارة.
  - تحسين الخدمات اللوجستية :مثل التخزين والنقل والتوزيع.
- تعزيز التكامل بين الاقتصادات الوطنية:
  - تنسيق السياسات الاقتصادية :بين دول المغرب العربي، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية والتجارية.
  - تعزيز التعاون في مجال الاستثمار :وتشجيع الاستثمار المشترك بين الشركات في دول المغرب العربي.
  - دمج الأسواق المالية :لخلق سوق مالية موحدة في المغرب العربي.
- تفعيل دور القطاع الخاص:
  - تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التكامل الاقتصادي :من خلال تقديم الحوافز والضمانات.
  - دعم إنشاء مجالس الأعمال المشتركة :بين الشركات في دول المغرب العربي.
  - تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الشركات.
- دعم الاستثمار المشترك والشراكات بين الشركات:
  - توفير التمويل :للاستثمار المشترك من خلال إنشاء صناديق استثمارية مشتركة.
  - تقديم حوافز ضريبية :لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- حماية حقوق الملكية الفكرية.

- خلق آليات لفض المنازعات التجارية:
  - إنشاء محكمة تحكيم تجارية :لحل النزاعات التجارية بين الشركات في دول المغرب العربي.
  - وضع قواعد واضحة لفض المنازعات.
- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء:
  - العمل على توحيد العملات :في دول المغرب العربي.
  - تنسيق السياسات المالية والنقدية.
  - وضع استراتيجية مشتركة للتنمية الاقتصادية.
- تعزيز التعاون في مجالات أخرى:
  - التعليم والبحث العلمي :من خلال تبادل الطلاب والباحثين، وتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة.
  - الثقافة والسياحة :لتعزيز التواصل بين شعوب المغرب العربي.
  - التكنولوجيا والاتصالات :لتطوير بنية تحتية رقمية مشتركة.
  - رفع مستوى الوعي بأهمية التكامل الاقتصادي والتجاري:
  - من خلال حملات توعوية موجهة للمواطنين والشركات.
  - إدراج موضوع التكامل الاقتصادي في المناهج الدراسية.
  - نشر المعلومات حول فوائد التكامل الاقتصادي من خلال وسائل الإعلام.

آفاق الدراسة:

- إنشاء سوق مشتركة: تُتيح السوق المشتركة حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال بين دول المغرب العربي، ممّا سيُؤدّي إلى زيادة التجارة والاستثمار.
- الاتحاد النقدي: يُمكن أن يُساهم الاتحاد النقدي في استقرار الاقتصادات في دول المغرب العربي وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.
- التكامل في مجالات أخرى: مثل التعليم والبحث العلمي والثقافة والسياحة والتكنولوجيا والاتصالات، ممّا سيُساهم في تعزيز التعاون والترابط بين شعوب المغرب العربي.

ورغم توفر كل الشروط لاتحاد المغرب العربي يبقى السبب الرئيسي لعدم نجاحه عدم وجود إرادة سياسية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. إكرام عبد الرحيم،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، طبعة 3، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص46 .
2. سامي حقيقي حاتم الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2015.
3. السيد محمد أحمد السريتي، "لتجارة الخارجية"، الإسكندرية الدار الجامعية،2009.
4. طالب عوض، عامر باكير،التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية، الجامعة الأردنية، 2008.
5. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2000 .
6. عبد الباسط وفا، دارسات في مشكلة التجارة الخارجية، مصر، دار النهضة العربية،2000.
7. عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
8. عبد العزيز عجيمة،الاقتصاد الدولي، دار الجامعية، المصرية، الإسكندرية،1977 .
9. كامل بكري، الاقتصادي الدولي، التجارة والتمويل، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2002.
10. محمد توفيق، عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الاقتصادي شارع سوتير الإسكندرية،2013.
11. كراردي اسماعيل أفاق التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي
www.politics-dz.com/threads/faq-altgrb-alikam

المجلات والدوريات والملتقيات:

12. تداعيات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون ودول المغرب العربي افتتاحية العدد مجلة شؤون خليجية مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية القاهرة، 2000.

13. حيدر مراد، المشاكل والمعوقات أمام تنمية التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 2004.
14. عادل مساوي عبد العال حامي الدين المغرب العربي التفاعلات المحلية والاقليمية والإسلامية مجلة البيان، التقرير الرابع، الرياض. السعودية، ديسمبر 2010 .
15. على بودلال، تجربة التكامل الاقتصادي الدول اتحاد المغرب العربي تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، مجلة التكامل الاقتصادي. العدد 2 جامعة أدرار جوان 2014.
16. عيسى حامد محمد الفارسي التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي واقعه مقوماته معوقات قيامه الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية، ماي 2004 جامعة سطيف الجزائر 2004 .
17. محمد الأمين ولد أحمد جدو اثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكية التكامل الاقتصادي في دول المغرب العربي مجلة المستقبل العربي العدد 200 مركز دراسات الوحدة العربية بيروت جوان 2001.

الرسائل والأطروحات:

18. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة،2007 .
19. السعيد بوشلول،واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول خليج العربية وآفاقه، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008.
20. زاهية لموشي، آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة دارسة حالة دول مجلس التعاون الخارجي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،السنة الجامعية 2015_2016.
21. عادل شنيني،التكامل الاقتصادي وتفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية المركز الجامعي غرداية،2011

22. قصري محمد عادل، التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دارسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، 2008.

23. محمد الشريف منصوري، امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009.

24. مهيز ابتسام وازدي ليندة، تقييم دور التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية – دارسة حالة الاتحاد النقدي الأوروبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،2013.

المراجع الأجنبية:

25. Abdennour benanter, comment expliquer un dispositif de blocage ou Maghreb, séminaire international sur la sécurité et de défense dans le méditerrané les conflits régionaux et les stratégies de sécurité: 01 et 02 décembre 2008, Barcelone.

26. Kharbachi Hamid et autres, analyse synthétique 1 critique du partenariat. Euro maghrébin, revue des sciences économiques, université de Sétif, N 04, 2005.

الملاحق

الملحق رقم1 : إعلان قيام اتحاد المغرب العربي

إعلان

عن قيام اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية،
وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،
وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،
وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.انطلاقا مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير، واستلهاما من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة، وتجسيدا لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر، والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي،
ووعيا منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات،
ونظرا لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود،
ونظرا لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تظافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية،
ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين،
وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاما من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية،

وسيرا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم، وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية،

واعتبارا لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية واستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة، وإيمانا منا بأن مغربا عربيا موحدا يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية،

واعتقادا منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة،

واقتناعا منا بأن كيانا مغاربيا متطورا سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية الشقيقة من أجل تقدم قارتنا الإفريقية وازدهارها،

واعتبارا لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا،

ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكزان عليها لتمتين صرحها وتحصينه،

واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكا لدقة المرحلة الحاضرة ووعيا منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا،

وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية،

نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متظافرة الإرادات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من إمكانات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته، وتحقيقا لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 هـ الموافق ل 17 فبراير 1989 م.

عن المملكة المغربية **الحسن الثاني**	عن الجمهورية التونسية **زين العابدين بن علي**
عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى **معمر القذافي**	عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **الشاذلي بن جديد**

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

الملحق رقم2 : شعار اتحاد المغرب العربي

الملحق رقم3 : تصريح شرفي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf'n M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): زعيتر سعاد المولود(ة) بتاريخ: 1982/09/27 ب: ولاية المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 203200658 الصادرة بتاريخ: 2018/07/24 عن: بلدية ولاية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم التجارية تخصص: مالية و تجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2023 / 2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: التكامل الاقتصادي و التجارة البينية

دراسة حالة دول المغرب العربي للفترة 2019 - 2022

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/06/03

التوقيع و البصمة

شوهد على المصادقة على الإمضاء
السيد العميد
بتاريخ 2024/06/03

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه الموثق
بوقرة العادل

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص:

تهدف الدراسة إلى ابراز واقع التكامل الاقتصادي لدى دول اتحاد المغرب العربي وكشف العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة البينية ودراسة تجربة الاتحاد المغاربي واستعراض أهم تداعياتها على الساحة الدولية والداخلية، اعتمادا على منهج دراسة حالة والأدبيات النظرية والاحصائيات القياسية للفترة 2019-2022.

وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة البينية بين دول المغرب العربي محدودة مقارنة بالتجارة الخارجية مع باقي دول العالم. وأن التجارة البينية تُعدّ أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج الإقليمي، وأثبتت الدراسة الوصفية العلاقة الإيجابية بين التجارة البينية والتكامل الاقتصادي والتنمية في دول اتحاد المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي–اتحاد المغرب العربي–التجارة البينية–التجارة الخارجية

Abstract:

The study aims to highlight the reality of economic integration in the countries of the Arab Maghreb Union, reveal the relationship between economic integration and intra-trade, study the experience of the Maghreb Union and review its most important repercussions on the international and domestic arena, based on the case study methodology, theoretical literature and standard statistics for the period 2019-2022.

The study found that intra-Maghreb trade is limited compared to foreign trade with the rest of the world. Intra-regional trade is an important tool for achieving economic development and regional integration, and the statistical study proved the positive relationship between intra-regional trade, economic integration and development in the Arab Maghreb Union countries.

Keywords: Economic integration - Arab Maghreb Union - Intra-trade - Foreign trade: